

مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية
الترقيم الدولي للمطبوعة: x ١٤٥-٢٨١٢ الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٨١٢ - ٥٤٢٨
الموقع الإلكتروني: <https://jlais.journals.ekb.eng>
المجلد (٣) العدد (١٠) - يونيو ٢٠٢٤ م

أسس علم العروض عند الدكتور عبد الغني المقرمي: قراءة تحليلية ونقدية في ضوء عروض الخليل

د. محمد عليوة علي إسماعيل.

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر

elewa7735@yahoo.com

Journal of Arabic Language and Islamic Science Vol (3) Issue (10)- June 2024
Printed ISSN:2812-541x On Line ISSN:2812-5428

Website: <https://jlais.journals.ekb.eg/>

أسس علم العروض عند الدكتور عبد الغني المقرمي:
قراءة تحليلية ونقدية في ضوء عروض الخليل

د. محمد عليوة علي إسماعيل

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر

الملخص

يستعرض هذا البحث المعنون بـ(أسس علم العروض عند الدكتور عبد الغني المقرمي: قراءة تحليلية ونقدية في ضوء عروض الخليل) بعض الآراء التي بثها الناقد اليمني في كتابه (بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر: رؤية جديدة في إيقاع الشعر العربي)، تلك التي حاول فيها نقد بعض الأسس التي بنى عليها الخليل علمه، وهي: الأجزاء الصغرى، والأجزاء الكبرى (التفاعيل)، والبحور الشعرية، وقد ناقشها الباحث في ضوء ثوابت علم العروض ومعطيات اللغة، متبعا المنهج الوصفي والتحليلي، وقد جاء البحث في: مقدمة، وثلاثة مباحث: تناولت في المبحث الأول: الأجزاء الصغرى: الأسباب والأوتاد والفواصل، وفي الثاني: الأجزاء الكبرى (التفاعيل)، وفي الثالث: البحور الشعرية، وذيلته بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي خلص إليها البحث.

كما تأكد أن الخليل كان أبعد نظرا وأعمق فكرا في نظريته من جميع من دعا إلى التجديد أو التيسير؛ حيث غلب عليه المنهج البصري التقعيدي، وسعى من خلاله إلى وضع نظرية عروضية شاملة تفصح عن إيقاع الشعر العربي وفق منهج علمي دقيق.

الكلمات المفتاحية: عروض الخليل - أوزان الشعر - الأسباب - الأوتاد -
الفواصل - الرّحاف - العلة - البحور الشعرية - البحور المستعملة - البحور المهملة.

The foundations of prosody according to Dr. Abdul-Ghani Al-Analytical and critical reading in light of Hebron's :Maqrami presentations

Muhammad Aliwa Ali Ismail

Department of Grammar, Morphology and Presentation, Faculty of
Dar Al Uloom , Cairo University, Egypt

Email: elewa7735@vhaoo.com

Abstract

This research, entitled (The Foundations of Prosody according to Dr. Abdul Ghani Al-Maqrami: An Analytical and Critical Reading in Light of Al-Khalil's Prosody), reviews some of the opinions that the Yemeni critic spread in his book (Far from the Tent, Close to the River: A New Vision in the Rhythm of Arabic Poetry), in which he attempted to criticize some of the foundations upon which Al-Khalil built his knowledge, They are: the minor parts, the major parts (the metrical feet), and the poetic meters. The researcher discussed them in light of the constants of prosody and the data of the language, following the descriptive and analytical method. The research came in: an introduction, and three sections: I dealt in the first section with: the minor parts: the reasons, pegs, and breaks, and in the second: the major parts (the metrical feet), and in the third: the poetic meters, and at the end of it was a conclusion that included the most important results that the research reached.

It was also confirmed that Al-Khalil had more insight and deeper thought in his theory than all those who called for renewal or simplification, as the visual, codifying approach prevailed in him, and through it he sought to establish a comprehensive metrical theory that would reveal the rhythm of Arabic poetry according to a precise scientific method. **Keywords:** Hebron's prosody - poetic meters - reasons - chords - commas - transgression - vowel - poetic seas - used seas - neglected seas.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه الأطهار الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد..

فقد وهب الله الخليل بن أحمد الفراهيدي عقلية فذة، ونكاءات نادرة مكنته من التفرد بين علماء العربية على مر عصورها، وبوآته مكان الصدارة والأستاذية بين علماء البصرة والكوفة بلا منازع، ولا أبالغ كذلك إذا وسَّعت الدائرة فطالت دائرة الفكر الإنساني العالمي بعلمائه ومفكره؛ أولئك الذين حملوا على عواتقهم رسالة العلم والتنوير، وتميز بعضهم - والخليل منهم - بالموسوعية والشمولية؛ فأدلو بدلائهم في العديد من الحقول العلمية بثتى أنواعها، فلم يكن مستغرباً خوض الخليل في جل العلوم اللغوية: نحو و صرفاً، ودلالة ومعجماً، فضلاً عن الفقه، وناهيك عن العديد من العلوم البحتة كالرياضيات والكيمياء... فما كان ابن المقفع مبالغاً إذن حين سئل عن الخليل فقال: " رأيت رجلاً عقله أكبر من علمه".

ولئن صحت نظرية الذكاءات المتعددة لهوارد غاردنر التي تقسم الذكاء إلى ثمانية أنواع هي: الذكاء اللغوي - وهو أعلى درجة من درجات الذكاء -، والذكاء الرياضي (الرياضيات)، والذكاء الموسيقي، والذكاء المكاني، والذكاء الحركي، والذكاء الاجتماعي، والذكاء الانفعالي أو العاطفي، والذكاء الطبيعي. فإن الخليل قد حاز على معظمها، وما يعيننا هو الثلاثة الأنواع الأولى: اللغوي والرياضي والموسيقي؛ فقد استطاع فك طلاسم إيقاع الشعر العربي وأوزانه وتقنيته لعلم العروض بدوائره العروضية وطريقة توليد البحور وفكها مرتكزا على فهمه الواعي لعلم الموسيقى بما يحويه من مفردات كالزمن واللحن والانسجام والإيقاع والجرس...، وامتكنا على نظرية (التباديل والتوافيق) التي تمكَّنه من حصر كل الاحتمالات الممكنة، ومن ثمَّ

استطاع تحديد النظام العام الحاكم لهذه المعضلة، سابرا أغوار أدق التفاصيل للبحور التي تُسج عليها الشعر العربي القديم، وبخبرته اللغوية الواسعة ميز مستعملها عن مهملها، من خلال هذه الأثافي الثلاثة تمكن باقتدار من وضع نظرية علمية شاملة للأوزان العربية القديمة، والأشكال: تامها ومجزؤها ومشطورها ومنهوكها؛ تلك التي استخدمها العرب في أشعارهم؛ فكان علم العروض.

ولقد أضاءت هذه العبقريّة الراسخة في الماضي والماثلة في الحاضر والشاخصة إلى المستقبل الطريقَ وعبدته لمن جاء بعده حتى يومنا هذا راغبا في إكمال المسير، وألهمتهم روح الفكر وجراً المغامرة فيما يرهص بنبوءة تطور أو لمحة تجديد، وعلم العروض يسع هذا كله.

وعلى سبيل المثال لا الحصر انبثقت العديد من الدراسات- وقد شاع تسميتها بين الدارسين بمحاولات التجديد أو التيسير- التي تعارض الخليل في مسألة ما أو تضيف إلى عروضه شيئا، فلم يُكذّب تلميذه الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) في عروضه خبرا، ولا الجوهرى (ت ٣٩٣هـ) في عروض الورقة، ولا ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ) في البارع، ولا الزمخشري (ت ٥٣٧هـ) في القسطاس، ولا حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) في المنهاج وهم من أهل التراث، مروراً بمن يطلق عليهم (النهضويون)- في الفترة الممتدة من نحو بداية القرن التاسع عشر إلى بدايات القرن العشرين- كالشيخ ناصيف اليازجي (ت ١٨٧١م) في نقطة الدائرة في علمي العروض والقافية، ولويس شيخو (ت ١٩٢٧م) في علم الإنشاء والعروض، وكريستيانوس فان دايك الأمريكي (ت ١٨٩٥م) في محيط الدائرة، وصولاً إلى حقبة العشرينيات وما تلاها بأبرز من فيها كإبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م) في موسيقى الشعر، والشيخ جلال الحنفي (ت ٢٠٠٦م) في العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، وكمال أبي ديب في البنية الإيقاعية، والناقد اليمني عبد الغني المقرمي في كتابه (بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر: رؤية جديدة في إيقاع الشعر العربي) وهو ما وقع عليه اختياري مادة لهذا البحث. وقد حدد المؤلف أسسا منهجية ستة هي: إعادة ترتيب المباحث العروضية، والمكونات العروضية والبحور، والقافية، وبعض

المصطلحات، والمنطق الإيقاعي، والحث على ترك الباب مفتوحا أمام الإضافات والتعديلات، وهي أسس تبين رؤيته الجديدة في علم العروض^(١).

ومن هنا كان هذا البحث المعنون بـ(أسس علم العروض عند الدكتور عبد الغني المقرمي: قراءة تحليلية ونقدية في ضوء عروض الخليل)، وهي أفكار بثها في كتابه المذكور آنفا، بإذلا فيه من الجهد الكثير، متأثرا بآراء بعض العروضيين والنقاد الآخرين كالجوهري والقرطاجني من القدماء وإبراهيم أنيس وكمال أبي ديب من المحدثين. وسيقتصر على مناقشة الأساس الثاني فقط، وهو يعنى بالمكونات التي بنى عليها الخليل علمه، وهي: الأجزاء الصغرى، والأجزاء الكبرى، والبحور الشعرية (تحديدا الخبب والمتدارك، والمديد، والرجز الكامل)، مناقشا إياها ومفندا تفنيدا مفصلا في ضوء ثوابت علم العروض ومعطيات اللغة.

ومن الممكن أن أجمل أبرز أسباب اختيار الموضوع، وأهميته فيما

يأتي:

- ١- تسليط الضوء على بعض محاولات التجديد والتيسير حديثا، ومناقشتها وتحليلها ونقدها.
- ٢- عرض نظرة المقرمي - هو ومن تأثر بهم - فيما يتعلق بالأسس العروضية، ونقدها، ومناقشتها في ضوء عروض الخليل.
- ٣- إلقاء الضوء من جديد على القواعد الأصولية لعروض الخليل.
- ٤- المقارنة بين تلك النظرة وما بنى عليه الخليل نظريته العروضية.
- ٥- إبراز بعض المسائل التي تمثل شبهات لدى بعض الدارسين، وإمالة اللثام عنها.
- ٦- مناقشة هذه الآراء في ضوء عروض الخليل.

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر: رؤية جديدة في إيقاع الشعر العربي وقد صدر عن مؤسسة أروقة للترجمة والدراسات والنشر بالقاهرة، ٢٠١٩م، ٨، وكذلك الرابط الآتي:

٧- محاولة الإسهام في إثراء الدراسات العروضية نظرا لما تعانيه من قلة وشرح رغم أهميتها.

الدراسات السابقة:

من الممكن تقسيمها إلى قسمين:

أولا: دراسات تناولت الآراء العروضية للمقرمي - موضوع بحثي - وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسات طالت موضوعي هذا.

ثانيا: دراسات ناقشت بعض آراء الخليل، وقد شاع تسمية معظمها بمحاولات التجديد أو التيسير، ويمكن تصنيفها من الأقدم إلى الأحدث كالآتي:

١- الدكتور أحمد كشك في كتابه (محاولات للتجديد في إيقاع الشعر)، وقد نشرته دار غريب بالقاهرة، ٢٠٠٤م، وقد ناقش فيه ما يلي:

- محاولة الأستاذ عبد الصاحب المختار، وفيها ينسب بحور الشعر العربي إلى دائرة واحدة، تتضمن المستعملة والمهملة.
 - رأي الدكتور إبراهيم أنيس القائل بأن (فاعلاتن) هي أصل البحور.
 - محاولة الدكتور أحمد مستجير، وفيها ينظر إلى عروض الخليل مستخدما دلائل الأرقام بغية محاولة إدراجه في نظام الحاسب الآلي.
 - محاولة الدكتور محمد طارق الكاتب في كتابه (موازين الشعر العربي باستعمال الأرقام الثنائية)، وفيها يستحدث نظاما ثنائيا ومقابله العشري لدراسة عروض الخليل.
 - رأي الدكتور محمد الطويل في مخرج البسيط وعده بحرا مستقلا.
- وقد فُئد أستاذنا الدكتور كشك - حفظه الله - هذه المحاولات تنفيذ مفصلا، كما أفصح عن فكرتين جديدتين له، هما: (إيقاع الخليل بين التماثل والتركيب والاقطاع)، (ترجمة الإيقاع الخليلي من منظور صوتي).

- ٢- الدكتور شعبان صلاح - حفظه الله - في كتابه (التحديد في أوزان الشعر
بين آراء العلماء وإبداع الشعراء)، وهو في أصله محاضرات ألقاها على
طلاب تمهيدية الدكتوراه بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم
بجامعة القاهرة، ٢٠٢١م، وقد قسمه إلى سبعة وعشرين لقاء، منها سبعة
عشر لقاء تطبيقي يرصد فيها بعض الصور التي استحدثها الشعراء
والوشاحون في الأعراب والقوافي، وعشرة لقاءات نظرية موضوعها ما
نحن بصدد الحديث عنه، هي:
- اللقاء الأول: عن آراء الأخص الأوسط (ت ٢١٥هـ)، في كتابه
(العروض)، وناقش فيه قضية استدراكه للمتدارك، وغيرها من القضايا.
 - اللقاء الثاني: عن آراء أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، في كتابه
(العروض).
 - اللقاء الثالث: عن آراء أبي الحسن أحمد بن محمد العروضي تلميذ
الزجاج (ت ٣٤٢هـ)، في كتابه (الجامع في العروض والقوافي).
 - اللقاء الرابع: عن آراء الجوهري (أبي النصر إسماعيل بن حماد) (ت
٣٩٣هـ)، في كتابه (عروض الورقة).
 - اللقاء الخامس: عن آراء ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، في كتابه
(البارع).
 - اللقاء السادس: عن آراء جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، في كتابه
(القسطاس في العروض).
 - اللقاء السابع عن آراء أبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، في كتابه (مفتاح
العلوم).
 - اللقاء الثامن: عن آراء محمد بن علي المحلي (ت ٦٧٣هـ)، في
كتابه (شفاء الغليل في علم الخليل).

- اللقاء التاسع: عن آراء حازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ)، في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء).
- اللقاء العاشر: عن آراء الدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م)، في كتابه (موسيقى الشعر).
- وقد ناقش أستاذنا الدكتور شعبان صلاح - حفظه الله - هذه الآراء وحللها تحليلاً مفصلاً.

٣- الدكتور وليد مقبل في بحثه (محاولات تيسير العروض: دراسة تحليلية نقدية)، وهو منشور بالمجلة العلمية لكلية اللغة العربية - أسيوط - جامعة الأزهر، ع ٣٨ - ج ١ - ٢٠١٩م. وقد عالج فيه الباحث ثلاثاً من محاولات التيسير، هي:

- محاولة الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه: (موسيقى الشعر).
 - محاولة الأستاذ محبوب موسى في كتابه: (مشكلات عروضية وحلها).
 - محاولة الدكتور إبراهيم عسيري في بحثه: (مشكلات عروضية وحلها).
- وقد ناقش الباحث هذه المحاولات، وأضاف إليها مقترحاً تيسيراً متعلقاً باستراتيجية تدريس العروض من خلال بعض الاختصارات والحذف.

٤- الباحث محمد دامي في بحثه (المرجعية العروضية الإيقاعية الحديثة لكامل أبي ديب)، من متطلبات درجة الدكتوراه بجامعة البلدة بالجزائر. وفيه أوضح مدى تأثر أبي ديب في كتابه (البنية الإيقاعية: نحو بديل جذري لعروض الخليل) بأفكار الدكتور محمد النويهي والأستاذ محمد طارق الكاتب لا سيما في الترقيم الثنائي والنبر.

٥- الباحث غزاوي درع فاضل النعيري، في بحثه (تهذيب العروض العربي وإعادة تدوينه عند الشيخ جلال الحنفي: دراسة نقدية).

وهو بحث مستل من أطروحته للدكتوراه، منشور بمجلة ديالي - ع ٨٩ - ٢٠٢١م. وناقش فيه الباحث جهود الشيخ جلال الحنفي العروضية وآراءه المبتوثة في كتابه (العروض: تهذيبه وتدوينه).

٦- الباحث م. د. عادل زيارة محمد، في بحثه (محاولة تفسير العروض بين مصطفى جمال الدين وإبراهيم أنيس).

وهو بحث منشور بالمجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية - ع ٨ - شباط - فبراير - ٢٠٢٣م. وقد عرض فيه المحاولتين المذكورتين ورؤيتهما الخاصة التي تعد - من وجهة نظره - نواة تأسيس مشروع أكبر في هذا المجال.

كانت هذه هي أبرز الدراسات التي ناقشت محاولات التجديد والتيسير في علم العروض.

منهج البحث وخطته:

انتهج الباحث المنهج الوصفي بجانب المنهج التحليلي، وقد اقتضت طبيعته أن يسير وفق التسلسل الآتي:

١- مقدمة: وبها أهداف البحث وأهميته، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته.

٢- متن البحث، ويشمل الثلاثة المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأجزاء الأول (الأسباب والأوتاد والفواصل).

المبحث الثاني: الأجزاء الثواني (التفاعيل).

المبحث الثالث: البحور الشعرية.

٣- الخاتمة: وبها أهم النتائج.

المبحث الأول

الأجزاء الأول

الأسباب والأوتاد والفواصل

مدخل:

من المسلمات العروضية أن البيت الشعري يتكون من أجزاء كبرى يطلق عليها اسم التفاعيل، وهي عدد من الحركات والسواكن، مجموعة حروفها في جملة (لمعت سيوفنا)، وتتألف هذه الأجزاء الكبرى من أجزاء صغرى أو مقاطع عروضية. يقول ابن جني - وهو من أصحاب التقسيم الثلاثي للأجزاء الصغرى كما سنرى - : " واعلم أن شعر العرب مركب من سبب ووتد وفاصلة. فالسبب على ضربين: خفيف وثقيل. فالخفيف حرف متحرك بعده حرف ساكن، نحو (هَلْ) و(بَلْ) و(قَدْ). والثقيل حرفان متحركان [معاً]، نحو (مَع) و(لَكَ). والوتد على ضربين: مجموع ومفروق. فالمجموع حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن، نحو (أَجَلْ)، (نَعَمْ)، (نَقَدْ). والمفروق حرفان متحركان بينهما حرف ساكن، نحو (أَيْنْ)، (كَيْفْ)، (لَيْسْ). والفاصلة على ضربين: صغيرة وكبيرة. فالصغيرة ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن، نحو (ضَرَبَتْ)، (دَخَلَتْ)، (خَرَجَتْ)، (فَادَا). والكبيرة أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن، نحو (ضَرَبَتْنا)، (دَخَلَتْنا)، (خَرَجَتْنا)" (١).

(١) كتاب العروض، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله، تحقيق وتقديم د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ٦٠. وقد سمي السبب الخفيف خفيفاً لخفته بسكون ثانيه، ويرمز له بـ (O/)، والثقيل ثقيلاً لثقله بتوالي متحركيه، ويرمز له بـ (//)، وسمى الوتد المجموع مجموعاً لاجتماع المتحركين بلا فاصل، وسمى المفروق مفروقاً لأن الساكن فرق بين المتحركين، ويرمز له بـ (/ O/)، وتسمى الفاصلة كذلك الفاصلة، ويرمز للصغرى بـ (O///)، وللكبرى بـ (O////). وكذا: الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق الحسانى حسن عبد الله، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤ م - ١٤١٥ هـ، ١٧.

وقد صرح الزمخشري - وهو من أصحاب التقسيم الثنائي للأجزاء الصغرى كما سنرى - بأن الشعر العربي يقوم على ركيزتين رئيسيتين، يقول: " اعلم أن أساس الشعر العربي على شيئين: على سبب ووتد. وكل واحد فيهما على ضربين: السبب خفيف وثقيل، والوتد مجموع ومفروق. فإن قيل: لمّ انقسم على أربعة أضرب؟ قلنا: لأن الكلمة لا تخلو من أن تكون مركبة من حرفين أو من ثلاثة أحرف. فأما ما يكون على حرفين فهو على أربعة أوجه: إما متحركين، أو ساكنين، أو الأول متحرك والثاني ساكن، أو على العكس. وقد انتفى منها اثنان، وهما سكونهما وسكون الأول" (١). وهو نص مهم جدا سنعود إليه كذلك عند حديثنا عن التقسيم الثنائي للمكونات العروضية.

ولتسمية الأجزاء بهذه التسميات تفسير، يقول ابن الحاجب: وإنما سمّوا هذه الأجزاء بذلك لأن بيت الشعر مُشَبَّه ببيت الشعر، وذلك البيت متوقف على سبب وهو الحبل، ووتد (خشبة تُدَقُّ في الأرض وتُشَدُّ فيها الحبال) يُضرب فيه، وفاصلة وهو العمود (أو هي حبل طويل مشدود إلى وتد بعيد لتمكين الخيمة من الثبات). وحُصَّ الثنائي بلفظ السبب والثلاثي بلفظ الوتد لاضطراب الأسباب بما يعرض لها من زحاف، وثبات الأوتاد (٢).

بعبارة أخرى سمي السبب بذلك لأنه يضطرب كالحبل الذي يرتجّ، فيثبت مرة ويسقط أخرى، وسمي الوتد بذلك لأنه يثبت ولا يزول، وسميت الفاصلة بذلك لأنها طويلة كالحبل، فكأن الفاصلة سبب طويل (٣). وواضح أن المعنى الاصطلاحي متنسق مع المعنى اللغوي لهذه المكونات، كما يتبين جليا بالتأثر بالبيئة البدوية

(١) القسطاس في علم العروض، صنعة جار الله الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، ٢٥. (الحاشية).

(٢) ينظر: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، ٨٣. وينظر كذلك: المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ٢٧١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٥٦، ٤٥٧.

(٣) ينظر: السابق نفسه.

وتشبيهم بيت الشعر ببيت الشعر، وهذا إن نم فإنما ينم عن الذكاء الفطري وقوة الملاحظة لدى العرب لا سيما علماءهم.

ومن المسلمات المنطقية ألا يبدأ بساكن، وكذا " لا يتوالى في الشعر أكثر من أربعة أحرف متحركات، ولا يجتمع فيه ساكنان إلا في قواف مخصوصة" (١). وهو مبدأ صوتي عند العرب؛ فكما أنهم يكرهون توالي أربع حركات في الكلمة الواحدة أو ما يشبهها فإنهم كذلك يكرهونه في التفعيلة الواحدة.

ثم ركّبوا من هذه الأسباب وغيرها تركيبا ثانيا يسمى بالأجزاء الثواني، وهي المسماة أيضا بالتفاعيل. ولهذا يطلق على الأجزاء الصغرى الأجزاء الأول في مقابل الأجزاء الكبرى (التفاعيل) التي يطلق عليها الأجزاء الثواني.

ولا بد أن تشتمل التفعيلة (قبل مزاحفتها أو اعتلالها) على وتد وسبب أو سببين، ولا يجتمع فيها وتدان، كما لا يجتمع فيها ثلاثة أسباب (٢).

وتجدر الإشارة إلى مكونين عارضين لم يسهما الخليل، وهما متعلقان بما ذكره صاحب بن عباد عند حديثه عن القوافي المخصوصة، هما السبب المتوالي والوتد المضاعف أو المتضاعف، وهما من مصطلحات حازم القرطاجني وبدا فيهما تأثره بالفارابي (٣).

ويقصد بالسبب المتوالي المتحرك الذي يتوالى بعده ساكنان (/OO)، نحو: قَالَ بتسكين اللام. ويتكون نتيجة لإحدى علتين عارضتين من العلل أولاهما القَصْرُ، وهو من علل النقص، ويعرف بأنه: حذف ساكن السبب الخفيف وتسكين متحركه.

(١) الإقناع في العروض وتخريج القوافي، تأليف صاحب أبي القاسم إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ)، بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلمية، (د.م)، (د.ت)، ٣. يقصد القافية المترادفة، وسيأتي الحديث عنها بعد قليل.

(٢) ينظر: المعجم المفصل، ٤٥٧.

(٣) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني، (ت ٦٨٤ هـ - ١٢٨٥ م)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٦ م، ٢/٢٣٦. وينظر كذلك: كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي، تح وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير أحمد الحفني، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ١٠٧٨.

ويقع في أربعة بحور هي المتقارب التام، وبه تتحول (فعولن) إلى (فعولن) ، والمديد - وهو مجزوء وجوبا- وبه تتحول (فاعلاتن) إلى (فاعلان)، والرملة التام، وبه تتحول (فاعلاتن) إلى (فاعلان) كذلك، والخفيف المجزوء وبه تتحول (مستفع لن) إلى (مفعولن) - وهو لا يأتي منفردا إنما يصاحبه الخبن فتتحول إلى (فعولن) - غير أنه لا تتحقق فيه القافية المترادفة؛ ومن ثم لا يتوالى في آخره ساكنان (١) .

أما العلة الثانية فهي التسبيغ، وهو من علل الزيادة، ويعرف التسبيغ أو الإسباغ كما يطلق عليه بأنه: زيادة حرف ساكن على السبب الخفيف آخر الجزء. وهو مختص ببحر واحد هو الرمل المجزوء، وبه تتحول (فاعلاتن) إلى (فاعلاتان) أو (فاعليان) كما يسميها ابن جني(٢).

أما الوتد المضاعف أو المتضاعف فيقصد به المتحركان بعدهما ساكنان (OO//)، نحو: مَقَالٌ بتسكين اللام. وينشأ عن علة من علل الزيادة هي التذييل أو الإذالة كما يطلق عليها، وهو علة تتمثل في زيادة حرف ساكن على الوتد المجموع في آخر الجزء، ويقع في ثلاثة بحور هي الكامل المجزوء، وبه تتحول (متفاعلن) إلى (متفاعلان)، والمتدارك المجزوء، وبه تتحول (فاعلن) إلى (فاعلان)، والبسيط المجزوء، وبه تتحول (مستفعلن) إلى (مستفعلان)(٣) .

وكل من السبب المتوالي والوتد المتضاعف لا يقعان في الحشو مطلقا؛ وإنما في نهايات بعض الضروب والأعاريض المصرفة؛ فهما إذن علل عارضة في قوافٍ

(١) ينظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، السيد محمد الحسين بن السيد كاظم المشهور بالكيشوان، لعبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ٥٢. والعقد الفريد، تأليف الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م، ٦ / ٢٧٣. والعروض لابن جني، ١٥٢، ٦٩، ١١١، ١٣٤. والمعجم المفصل، ٤٢٣.

(٢) ينظر: شرح تحفة الخليل، ٥٦. والعقد الفريد، ٦ / ٢٧٣. والعروض لابن جني، ١١٢. والمعجم المفصل، ١٩١.

(٣) ينظر: شرح تحفة الخليل، ٥٦. والعقد الفريد، ٦ / ٢٧٣. والعروض لابن جني، ٩٤، ٧٥. ونهاية الراغب في عروض ابن الحاجب، ٣٣٦. والمعجم المفصل، ١٩٠.

مخصوصة - على حد تعبير الصحاح بن عباد- تسمى القوافي المترادفة^(١)؛ وهي التي يجتمع في آخرها ساكنان دون فاصل، وإنما سميت بذلك لأن أحد الساكنين رَدَفَ الآخر أو لترادف الساكنين فيها، أي لاتصالهما وتتابعهما. ويكون الساكن الأخير في الغالب مسبوqa بحرف مد أو لين ليسهل الوقوف على ساكنين، نحو قول حسان بن ثابت:

ما هاج حسانَ رسومُ المقام^(٢)

ونادرا ما يتصل بغيرها، وحينئذ يسمى بالمُصَمَّت - وقد عدّه الأخفش من شواذ هذا الباب - مثل قول الراجز:

أرخينَ أذيالَ الحقيِّ وأربعنُ

مشيَ حبيباتٍ كأنَّ لم تفرعنُ

إن تُمنعَ اليومَ نساءً يُمنعنُ^(٣)

حيث كان الساكن الأول حرفا صحيحا. ولعل هذا - أعني كونها لا تأتي إلا في قوافي مخصوصة- كان سببا في عزوف الخليل عن تسميتها - وهو بها أعلم-.

وسيعنى البحث بمناقشة رأي الدكتور المقرمي في مسألتين مهمتين تتعلقان

بالوحدات العروضية:

أولا: يرفض الدكتور المقرمي المكونات الإيقاعية - كما يحب أن يسميها أحيانا - التي تنتهي بحرف متحرك، وهي: السبب الثقيل، والوتد المفروق، وعلته في هذا أن

(٤) ينظر: كتاب القوافي، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت، الطبعة الأولى، ٥١٣٤٩ - ١٩٧٤م، ١٢، ١٠٧، وكذلك: الكافي في العروض والقوافي، ١٤٨ (الحاشية). وكذلك: المعجم المفصل في علم العروض والقافية، ١٩٠ - ٣٤٨.

(١) صدر مطلع قصيدة مصرعة لحسان بن ثابت، على السريع، وعجزه: ومظعنُ الحي ومبنى الخيام

ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتبه هوامشه وقدم له أعبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٢٢٤.

(٢) ينظر: قوافي الاخفش، ١٠٧، وكذلك: الكافي في العروض والقوافي، ١٤٨ الحاشية. وكذلك: المعجم المفصل في علم العروض والقافية، ٣٤٨. والبيت غير منسوب.

بيت الشعر لا بد أن ينتهي بساكن^(١). وهو رفض مبني على تنظير غير منبثق من الواقع اللغوي وإنما نشأ بمعزل تام عنه. ويمكن أن نجمل الرد عليه في النقاط الآتية:

١- أن حذف مكون من المكونات الإيقاعية الرئيسة أمر مخالف للواقع اللغوي وكذا المنطق الرياضي، وهو ليس بالشيء الهين؛ لما يترتب عليه من هدم لنظرية الدوائر العروضية برمتها، وهو أمر غير مقبول عقلا وواقعا.

٢- أن هذا الحذف سيترتب عليه افتراضات غير صحيحة، يقول المقرمي: " على أنه يمكن إعادة قراءة الوند المفروق في المواضع التي يقع فيها قراءة مغايرة، تجعل من حرفه الأول والثاني سببا خفيفا (O/)، ومن حرفه الثالث (/) بداية سبب أو وتد لاحق، وذلك في كل التفعيلات التي ورد فيها^(٢).

إن هذا الكلام غير مقبول؛ فلو حاولنا تطبيقه مثلا على البحر المنسرح في صورته المستعملة، وهي:

مستعلن - مفعولات - مستعلن
O///O/ - /O/O/O/ - O//O/O/

فبحسب رؤية الدكتور المقرمي يمكننا تقسيم التفعيلة المتوسطة (مفعولات: /O/O/O/) وهي سباعية متحركة الآخر، مكونة من سببين خفيفين ووند مفروق إلى (مف عو لا: O/O /O/) السداسية المكونة من ثلاثة أسباب خفيفة فقط مع ترحيل الحركة (ث) إلى التفعيلة الثالثة فتصير سباعية (O /// O //) على زنة (مفاعلتن) تفعيلة الوافر. واضح أن هذا كله يحيل بيت المنسرح إلى وزن غريب لا علاقة له بالبحر الشعري يتألف من (مستعلن- مستعلن- مفاعلتن)؛ حيث لا تجتمع (مستعلن) مع (مفاعلتن) في أي من بحور الشعر، كما أنه لا تأتي

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر: رؤية جديدة في إيقاع الشعر العربي (دراسات)، د. عبد الغني المقرمي، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ط ١، ٢٠١٩م، ١٣.

(٢) ينظر: بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر، ١٥.

(مُسْتَفْعِلٌ) المعتلة بالقطع أبداً في الحشو، كما أنه لا يجتمع في تفعيلة واحدة غير معتلة ثلاثة أسباب كما سبق القول^(١).

٣- إن إلغاء السبب الثقيل والوحد المفروق يحيل الأوزان الخليلية إلى أوزان عبثية - كما تبين في رقم (٢)، كما أنه يحدث خلافاً واضحاً في البنية الإيقاعية المتغيرة؛ أعني الزخافات والعلل، ويهدم الإيقاع الموروث للبحور التي تشتمل على هذين المكونين، فتظهر لنا تفاعيل جديدة ما أنزل الله بها من سلطان، ناهيك عن النشاط الإيقاعي للصيغ العروضية الجديدة.

٤- أن قياس نهايات تفعيلات الحشو والعروض من حيث الحركة والسكون بتفعيلة الضرب لهو قياس فاسد؛ فشتان بينهما؛ إذ إن تفعيلة الضرب تشترك في إيقاع النهاية للبيت (القافية)، والمفترض فيه أن يكون ساكناً - خلافاً لتفعيلات الحشو والعروض التي لا يلزم فيها هذا الإسكان-، ألا ترى أن إشباع حركة الروي المتحرك تؤدي به إلى روي مقيد بسكون المد (الواو- الألف- الياء) وهو ما لا يشترط في تفعيلات الحشو والعروض؟.

٥- ما تصوّر الدكتور المقرمي عن التفعيلات التي تنتهي بحرف متحرك بعد مزاحفتها ك (فعولٌ) المقبوضة، و(مفاعيلٌ) المكفوفة - وغيرهما - وقد ورد كلاهما في الاستعمال الشعري حشواً وعروضاً؟

٦- وأخيراً.. لو افترضنا جدلاً الاقتصار على الأجزاء الأربعة المنتهية بساكن: السبب الخفيف، والوحد المجموع، والفاصلتين الكبرى والصغرى، فهل يستطيع الدكتور المقرمي أن ينطلق منها فقط آتياً بديل لدوائر العروض الخليلية مستوعبة ما نظم عليه العرب؟.

(٢) ينظر: المعجم المفصل، ٤٥٧ .

ثانيا: يرفض كذلك الدكتور المقرمي من المكونات الإيقاعية الفاصلتين الكبرى والصغرى، يقول: "ويمكن القول إن الفاصلتين ليستا غير مكونات عروضية سبقت الإشارة إليها، فالصغرى (0///) : هي سببان خفيفان حُرِّكَ ثاني الأول منهما زحافا، والكبرى (0 ///) :سبب خفيف خفيف حرك ثانيه زحافا، وأضيف إليه وتد مجموع"^(١).

قبل مناقشة هذه المسألة يجب أن نشير إلى أن كثيرا من العروضيين القدامى أقرروا التقسيم الثلاثي التصاعدي المبني على: السبب الثنائي بنوعيه، والوتد الثلاثي بنوعيه، والفاصلة بنوعيهما الرباعي والخماسي، كالصاحب بن عباد الذي يقول: " والشعر مبني على سبب، ووتد، وفاصلة"^(٢)، وابن جني حيث يقول: " واعلم أن شعر العرب مركب من سبب، ووتد، وفاصلة"^(٣)، وكذا التبريزي الذي نقل عن ابن جني مع تغيير يسير: " والشعر كله مركب من سبب، ووتد، وفاصلة"^(٤)، وابن الحاجب الذي أطلق عليها اسم الأجزاء الأول في حديثه عن أحرف مقولة (سألتمونيها) العشرة التي تركبت منها التفاعيل في قوله: " فركبوا من هذه الأحرف أجزاء أول"^(٥). فالتقسيم الثلاثي شائع ومشهور عند جُلِّ العروضيين قديما وحديثا. غير أن هناك من العروضيين الأصوليين القدامى - وكذا بعض المحدثين - من اقتصر على التقسيم الثنائي المبني على الأسباب والأوتاد فقط؛ فها هو الأخفش وقد تحدث عن هذه المكونات العروضية في إطار النظام الصوتي المقطعي القائم على الأساس الكمي، وأشار إلى المقاطع دون ذكر صريح لمصطلح المقطع الذي ذكر بعده بنحو ما يربو على قرن ونصف القرن على يد ابن جني، موضحا المقاطع التي تحدث فيها زحافات والتي لا يحدث فيها، وقد ذكر صراحة أو ضمنا السبب

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر، ١٥.

(٢) الإقناع، ٣.

(٣) كتاب العروض، ٦٠.

(٤) الكافي، ١٧.

(٥) نهاية الراغب، ٨٢.

الخفيف والسبب الثقيل، والوحد المجموع والوحد المفروق، مُهملاً الفواصلة بنوعيتها^(١). وكذا ابن عبد ربه الذي جعلَ عند حديثه عن تأليف الأجزاء (التفاعيل) - وهي عنده ثمانية - المكوناتِ على قسمين، يقول: " وإنما ألفت هذه الأجزاء من الأسباب والأوتاد"^(٢). دون أن يشير إلى الفواصل نهائياً. على حين نجد الزمخشري وقد اعتمد كذلك هذا التقسيم الثنائي أساساً من أساسيّ علم العروض عنده؛ أعني المركب من حرفين [الأسباب] والمركب من ثلاثة [الأوتاد]، وقد أثبت وجود الفواصل واقعيًا لا تكوينيًا، حيث يقول: " وإذا اقترن السببان متقدما الثقيلُ منهما على الخفيف سمي ذلك الفاصلة الصغرى، مثل (متفًا) من (متفاعلن). وإذا اقترن السبب الثقيل والوحد المجموع متقدما السببُ على الوحد سمي ذلك الفاصلة الكبرى، مثل (فَعَلْتُنْ). ومنهم من سمي الأولى فاصلةً، والثانية فاصلةً بالضاد المعجمة^(٣) .

وفي الواقع يوافق الباحث الدكتور المقرمي في اكتفائه بالسبب والوحد وطرح الفاصلة بنوعيتها؛ بينما أخالفه في تفسيره؛ فهو يُحيل الصغرى (O///) إلى سببين خفيفين وقد زووحف الأول منهما فأصبح متحرك الحرف الثاني، ويُحيل الكبرى (O////) إلى سبب خفيف مزاحف بتحريك حرفه الثاني، وأضيف إليه وتد مجموع. وذلك تأويل مُتَكَلِّفٌ مبني على رفضه السالف لتلكا المكونين اللذين ينتهيان بحرف متحرك كالسبب الثقيل، والوحد المفروق، وقد سبق ردي على كلامه وتفنيده.

والباحث يرى أنه من الأوفق أن يُجزئ الصغرى إلى سبب خفيف وسبب ثقيل، والكبرى إلى سبب خفيف وتود مجموع دون تعقيد، موافقا ما ذهب إليه العروضيون القدامى السالف ذكرهم.

إن المنطق والواقع يؤيدان ما ذهب إليه عروضيونا القدامى، فلو عدنا مثلا إلى كلام الزمخشري الذي ورد عند حديثنا عن السبب الثقيل لوجدناه يعلل ما ذهب إليه بقوله: " اعلم أن أساس الشعر العربي على شيئين: على سبب ووتد. وكل واحد

(١) ينظر: كتاب العروض، للشيخ الإمام العالم أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق ودراسة سيد البحراوي، ومراجعة محمود مكي، ٢٠، وما بعدها.

(٢) العقد الفريد، ٢٧١.

(٣) ينظر: القسطاس، ٢٥، وما بعدها.

فيهما على ضربين: السبب خفيف وثقيل، والوحد مجموع ومفروق. فإن قيل: لم انقسم على أربعة أضرب؟ قلنا: لأن الكلمة لا تخلو من أن تكون مركبة من حرفين أو من ثلاثة أحرف. فأما ما يكون على حرفين فهو على أربعة أوجه: إما متحركين، أو ساكنين، أو الأول متحرك والثاني ساكن، أو على العكس. وقد انتفى منها اثنان، وهما سكونهما وسكون الأول" (١) .

إن النزعة العقلية التي تميز الزمخشري - وعموم مفكري المعتزلة - بجانب موسوعيته اللغوية أبتا إلا أن يفسر هذا التأسيس لبناء الشعر مدعوما بالمنطق الرياضي من خلال توضيح التقلبات المحتملة جميعا: ما يقبل منها وما يرفض، فالنتيجة التي انتهى إليها لا يجدها عقل ولا ينكرها منطق ولا ينفىها الواقع اللغوي، ولو أهدأ قال بأن الشعر يتكون فقط من أسباب وأوتاد لما خالف هذا الواقع اللغوي ولا المنطق العقلي. وهذا ما نص عليه صاحب تحفة الخليل في مقدمته وقصده بقوله (٢):

الشَّعْرُ مَا يُوزَنُ قَصْداً وَاطَّردَ تَأْلِيْفُهُ مِنْ سَبَبٍ وَمِنْ وَتِدٍ

ثمة شيء آخر لافت للنظر ويؤيد مبدأ التقسيم الثنائي، ألا وهو مسألة مواضع الزحافات والعلل تلك التي انبثت صلتها بالفواصل وباتت لصيقة فقط بالأسباب والأوتاد قرينة بها. فعلى سبيل المثال يقول صاحب بن عباد: "والزحاف لا يقع إلا في الأسباب والخرم والقطع (يعني العلل) لا يقعان إلا في الأوتاد" (٣). ويقول صاحب شفاء الغليل: "إن الزحاف تغيير مختص بثواني الأسباب خاصة" (٤). كما يعرفه صاحب شرح تحفة الخليل: "فالزحاف تغيير يختص بثواني الأسباب. والعلة تغيير يطرأ على الأسباب والأوتاد" (٥). فلا نذكر للفواصل عند الحديث عن الزحافات والعلل إن كان من العروضيين القدامى ولا المحدثين.

(١) القسطاس في علم العروض، ٢٥. (الحاشية).

(٢) شرح تحفة الخليل، ٧.

(٣) الإقناع، ٤.

(٤) شفاء الغليل، ٦٩.

(٥) شرح تحفة الخليل، ٤٤.

وأرى أن التقسيم الثلاثي نوع من التجريد الزائد الذي لا يفيد وجوده ولا يُخِلُّ
عدمه بالرصد التكويني لأسس البناء الشعري ووحداته التي يقوم عليها.
لهذا كله يؤيد الباحث مبدأ التقسيم الثنائي للمكونات العروضية، مخالفًا
الدكتور المقرمي في التأويل لا المبدأ.

المبحث الثاني

الأجزاء الثواني

التفاعيل

مدخل:

سبق القول إنه من الأجزاء الصغرى الأول (الأسباب والأوتاد) تركبت الأجزاء الكبرى الثواني (التفاعيل). وكما كان هناك خلاف عند العروضيين القدامى في عدد الأجزاء الصغرى التي قسموها إلى قسمين: تقسيم ثلاثي يعتمد الأسباب والأوتاد والفواصل، وتقسيم ثنائي يقتصر على الأسباب والأوتاد فقط، كذلك اختلفوا في عدد الأجزاء الكبرى ما بين من يجعلها عشر تفاعيل، ومن يجعلها ثمانى فقط، ومن يجعلها سبعا فحسب كالجوهري.

أما عن أصحاب التقسيم العشاري فنجد ابن القطاع الذي يقول في معرض حديثه عن حروف التقطيع العشر: "وجمعها بعضهم في قوله (لمعت سيوفنا). وقد كونوا منها عشرة ألفاظ تسمى التفاعيل، وهي (فعلون. مفاعيلن. مفاعلتن. فاعلن. متفاعلن. فاعلاتن. مستفعلن. مفعولات. فاع لاتن. مستفع لن)"^(١). وكذا المَحَلِّي الذي قَسَمَهَا إلى أربع تفاعيلٍ أصولٍ هي (فعلون، ومفاعيلن، ومفاعلتن، وفاع لاتن). والأصول عنده هي تلك التي تبدأ بوتر مجموعا كان كما في الثلاثة الأول، أو مفروقا كما في الرابعة. وعن هذه التفاعيل الأصول تتفرع ست أخريات، كالاتي: فعن (فعلون) يتفرع (فاعلن) بتقديم السبب على الوتر. وعن (مفاعيلن) يتفرع (مستفعلن) بتقديم السببين على الوتر، و(فاعلاتن) بتقديم سببه الأخير على الوتر. وعن (مفاعلتن) يتفرع (متفاعلن) بتقديم سببيه على وتديه، و(فاعلاتك) المهمل بتقديم السبب الخفيف على الوتر. وعن (فاع لاتن) يتفرع (مفعولات) بتقديم سببيه على

(١) البارع في علم العروض، أبو القاسم علي بن جعفر (ابن القطاع)، قدم له ودرسه وحققه وعلق عليه وصنع فهرسه الدكتور أحمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٦٨.

وتده، و(مستفعل لن) بتقديم السبب الأخير على الوتد. فتلك عشرة تتخذ ميزانا للألفاظ في الشعر (١).

ويحسب لصاحب شفاء الغليل منطقيته وحسن تقسيمه؛ فقد اتخذ من الأوتاد أصولا ليكون عامدا للأسباب حتى لو تعددت، وهو ما يفسره بعد ما يدنو من قرن الدماميني الذي حذا حذو المحلي في التقسيم العشاري مع زيادة في التفصيل والتفسير، يقول: "فإنما جعل الجماعة هذه الأربعة أصولا؛ لأن الأسباب لضعفها إنما تعتمد على الأوتاد، وما يكون مُعتمدا عليه حقيق بالتقدم ليعتمد ما بعده عليه" (٢).

وإذا انتقلنا إلى العروضيين القدامى أصحاب التقسيم الثماني نجد منهم ابن عبد ربه، يقول في الجوهرة الثانية: اعلم أن مدار الشعر وفواصل العروض على ثمانية أجزاء، وهي: فاعلن، فعولن، مفاعيلن، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات... وهذه أرجوزة العروض (٣):

وإنما عروض كل قافية جارٍ على أجزائه الثمانية

ويقول ابن عباد: "وأصول الأفاعيل ثمانية: اثنان خماسيان وهما: فعولن، فاعلن، وستة سباعية وهن: مفاعيلن، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات، وما جاء بعده فهو زحاف له أو فرع عليه (٤)". ويقول ابن جني: "واعلم أن أجزاء التفعيل التي لا زيادة فيها ولا نقص ثمانية، ستة منها سباعية، وهي مفاعيلن، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات. واثنان منها خماسيان، وهما فعولن، فاعلن. فما وجدته بعد ذا زائدا على السبعة عددا فمزيد فيه أو ناقصا من الخمسة [فمنقص منه] (٥)". ويقول التبريزي: "والأمثلة التي تقطع بها الشعر

(١) ينظر: شفاء الغليل في علم الخليل، محمد بن علي المحلي (ت ٦٧٣هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ١٨-١٩.

(٢) العيون الغامزة على خبايا الرامزة، بدر الدين، أبو عبد الله محمد، أبو بكر، الدماميني (ت ٧٦٣هـ - ٨٢٧هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٢٨. وفي نسخة المكتبة الشاملة الرقمية، ٦.

(٣) ينظر: العقد الفريد، ٦/ ٢٧١، ٢٧٧. ويوجد خطأ تداركه المحقق فيما بعد؛ حيث ذكر أن الجزء الثاني هو (مفعولن) والصواب أنه (فعولن).

(٤) الإقناع، ٤.

(٥) كتاب العروض، ٦١، ٦٢.

ثمانية: اثنان خماسيان وهما فعولن، فاعلن، وستة سباعية، وهن: مفاعيلن، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات، وما جاء بعد فهو زحاف له أو فرع عليه^(١). وهو مشابه لكلام ابن عباد؛ غير أن الأخير سما الأجزاء الكبرى (أفاعيل) بينما سماها التبريزي (الأمثلة). ويقول الزمخشري: ثم إنه يتركب منهما (يعني الأسباب والأوتاد) أجزاء، تسمى الأفاعيل، والتفاعيل أو الأركان: اثنان منها خماسيان، وستة سباعية. ثم بين العلاقات العكسية بينها؛ ف(فاعلن) عكس (فعولن) وهما خماسيان، و(مفاعيلن) عكس (مستفعلن)، و(مفاعلتن) عكس (متفاعلن)، ثم (فاعلاتن)، و(مفعولات) وجميعها سباعي^(٢). وجمع ابن الحاجب الثمانية في قوله:

فأصلُ الأجزاءِ في الشعرِ ثمانيةٌ فإنَّ تجدَ غيرَهُ فعنهُ قدَّ عدِلا

ففاعلاتن مفاعيلن مفاعلتن مستفعلن متفاعلن لمن سالا

وبعد ذلك مفعولات قد سبعت وفاعلن وفعولن خمسة كمالا^(٣)

وبعد تقص من الباحث تبين أن الاختلاف بين أصحاب التقسيمين الثماني والعشاري ما هو إلا اختلاف ظاهري، لا علاقة له بالمضمون ولا يشاحه فيه، ومرجعه اختلاف النظر إلى التفاعيل (مستفعلن ومستفع لن) مجموعة الودت ومفروقتة من جهة و(فاعلاتن وفاع لاتن) مجموعة الودت ومفروقتة من جهة أخرى؛ من حيث وقوع بعض الزحافات في أحد النظيرين من عدمه. ولمزيد من التوضيح سنتكلم عن كل تفعيلة على حدة.

فيالنسبة لـ(مستفعلن) مجموعة الودت يحرص أصحاب التقسيم العشاري على التفرقة بينها وبين (مستفع لن) مفروقة الودت، لبيان أن الأولى قد يقع فيها الطي (وهو حذف الرابع الساكن)^(٤) ، والخبل (وهو زحاف مزدوج يتمثل في حذف الرابع الساكن والثاني الساكن)^(٥) في حين أن الثانية لا يقع فيها أي منهما. ويفسرون هذا

(١) الكافي، ١٩.

(٢) ينظر: القسطاس، ٢٩-٣٠.

(٣) ينظر: نهاية الراغب، ٨٢.

(٤) ينظر: المعجم المفصل، ٣٢٦.

(٥) ينظر: السابق، ٢٢٢-٣٩٧.

بأن الأولى مكونة من سببين خفيفين ووتد مجموع (مُسْ تَفْ عَلْنُ) فالرابع الساكن (فَ) إنما هو ثاني السبب الخفيف الثاني (تَفْ)، وهو ما يسمح بإسقاطه كما في البسيط والرجز والسريع والمنسرح والمقتضب، ومن ثم يدخلها كل من الطي والخبل كما سبق، أما الثانية فمكونة من سبب خفيف ووتد مفروق وسبب خفيف (مُسْ تَفْعُ لُنْ) وهي لا يدخلها الطي ومن ثمَّ الخبل لوقوع الرابع الساكن (فَ) ثاني الوتد المفروق (تَفْعِ)، وهو ليس من مواضع الزحاف. لذا حرصوا كما ذكرت على كتابة الثانية مفروقة بهذا الشكل كما في الخفيف والمجتث. ولم يكن هذا الأمر غائبا عن أصحاب التقسيم الثماني، فلو عُدنا إلى كلام صاحب بن عباد مثلا عند حديثه عن زحافات الخفيف لوجدنا هذه الحقيقة ماثلة، يقول: "ولا يجوز في "مستفعلن" - هكذا يكتبها متصلة- هذه الطي ولا الخبل، لأنها مركبة من سبب خفيف ووتد مفروق بعده سبب خفيف، فلو دخله الطي والخبل لكان الزحاف قد دخل على الوتد وهو لا يجوز إلا في الأسباب، وهذا ينكشف إذا اعتبرت الفك" (١). وهو ما أشار إليه عند حديثه كذلك عن زحاف المجتث، يقول: يجوز في كل "مستفعلن" منه الخبن فيصير "مفاعلن"، والكف (حذف السابع الساكن) (٢) فيصير "مستفعل"، والشكل (حذف الثاني الساكن والسابع الساكن) (٣) فيصير "مُتَّفَعْلُ" فينقل إلى "مُفَاعِلُ"، ولا يجوز فيه الطي ولا الخبل كما بينا في الخفيف" (٤). وهو ما ذكره كذلك ابن جني (٥)، والتبريزي (٦)، وابن القطاع (٧)، والزمخشري (٨)، ومن انتهج نهجهم الثماني من العروضيين المعاصرين كالدكتور محمد حماسة (٩).

- (١) الإقناع، ٦٢.
- (٢) المعجم المفصل، ٣٨٦-٤٢٨.
- (٣) السابق، ٢٩٨.
- (٤) الإقناع، ٦٨.
- (٥) العروض، ١٣٥-١٤٤.
- (٦) الكافي، ١١٣-١٢٣.
- (٧) البارع، ١٨٠-١٩٤.
- (٨) القسطاس، ١١٦-١٢٣.
- (٩) البناء العروضي، ١٢٣-١٤١.

أما (فاعلاتن) مجموعة الودد فيحرص أصحاب التقسيم العشاري على التفرقة بينها وبين (فاع لا تُن) مفروقة الودد، لتوضيح أن الأولى قد يقع فيها الخبن في حين أنه لا يقع في الثانية. ويُعللون هذا أن الأولى مكونة من سبب خفيف وودد مجموع وسبب خفيف (فَاعِلَاتُنْ) فالثاني الساكن (ا) إنما هو ثاني السبب الخفيف الثاني (فَا)، وهو ما يسمح بإسقاطه كما في الرمل والخفيف والمديد، ومن ثمَّ يجوز أن يدخلها الخبن كما سبق، أما الثانية فمكونة من وودد مفروق وسبب خفيف وسببين خفيفين (فاع لا تُن) وهي لا يدخلها الخبن لوقوع الثاني الساكن (ا) ثاني الودد المفروق (فاع)، وهو ليس من مواضع الزحاف. لذا حرصوا كما ذكرت على كتابة الثانية مفروقة بهذا الشكل كما في المضارع.

وليس هذا بأمر خفي عن أصحاب التقسيم الثماني، فلو نظرنا إلى كلام بن جني مثلا عند حديثه عن زحافات المضارع لألفينا هذا الأمر واضحا، يقول: "ولا يجوز في "فاع لا تن" الخبن، لأن ألفها أوسط وودد مفروق. بل يجوز فيها وهي عروض خاصة (الكف وهو حذف النون)، فيصير (فاعلاتن)" (١). وهو ما صرح به كذلك التبريزي (٢)، ومن هذا حذو أصحاب التقسيم الثماني من المحدثين كصاحب تحفة الخليل (٣).

الأمر إذن لا يعدو إلا أن يكون خلافا في الشكل لا في المضمون، وإن كان أصحاب التقسيم العشاري أدق وأحوط وأبعد نظرا.

ونأتي أخيرا إلى صاحب التقسيم السباعي، وهو تقسيم غير شائع انفرد به من العروضيين القدامى - حسب علم الباحث - الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) في كتابه (عروض الورقة)، يقول: "وأما الأجزاء التي يقطع عليها الشعر فسبعة: اثنان منها خماسيان، وهما: (فعولن)، (فاعلن)، وخمسة سباعيات، وهن: (مفاعيلن)، فاعلاتن،

(١) العروض لابن جني، ١٣٩.

(٢) ينظر الكافي، ١١٨.

(٣) ينظر شرح تحفة الخليل، ٢٦٧.

مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلتن). وأما (مفعولات) فليس بجزء صحيح، على ما يقوله الخليل، وإنما هو منقول من (مستفعلن) مفروق الود، لأنه لو كان جزءا صحيحا لتركب من مفرده بحر، كما تركيب من سائر الأجزاء" (١).

شذوذا عن التقسيم العشاري والثماني حصر الجوهري الأجزاء الكبرى في سبع تفاعيل فقط كما تبين، ولم يذكر: (مفعولات، مستفع لن، وفاعل لاتن).

وحجة الجوهري فيما يخص (مفعولات) أنه لم يتكون منها بحر مفرد كبقية الأجزاء. والحقيقة أن ما استند إليه الجوهري ما هو إلا ملاحظة منه ولا تعد أساسا أو مرتكزا للنظرية العروضية الخليلية القائمة على مبدأ التبادل والتوافق، والذي منه كانت فكرة الدوائر العروضية الخمسة: المختلف، والمؤتلف، والمجتلب، والمشتبه - وهي ما تهما -، وأخيرا المتفق.

فدائرة المشتبه (وهي الدائرة الرابعة) - والتي سميت بذلك نظرا لتشابه أجزائها؛ ففيها (مستفعلن) و(فاعلاتن) مجموعتا الود ومفروقتاه - تضم تسعة أبحر: منها ستة مستعملة: السريع، والمنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتث. وثلاثة أبحر مهملة: المتند، والمطرذ، والمنسرد(٢). ويُفكُّ كلُّ بحر من سابقه بترك الود أو السبب من أوله وفقا لقاعدة الفك. وهذه الدائرة مكونة من ثلاثة أجزاء سباعية، وهي: مفاعيلن - فاع لاتن - مفاعيلن؛ فالجزء الأول والثالث متفقان لفظا وتركيبا، أما الأوسط فهو مخالف لهما لفظا وتركيبا، وتعد هذه الأجزاء الثلاثة أساس هذه الدائرة الكبيرة ووحدتها المتكررة:

(١) عروض الورقة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. محمد سعد جوكلي، ارضروم، ١٩٩٤، ٣.

(٢) ينظر: شفاء الغليل، ١٤٦ وما بعدها، وشرح تحفة الخليل، ٣٤ وما بعدها، وعروض الورقة، ٣. وبالنسبة لهذه البحور المهملة، يطلق على المتند كذلك الغريب، ووزنه:

فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن

أما المطرذ فيطلق عليه المشاكل، ووزنه:

فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن

أما المنسرد، فوزنه:

مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن

ينظر: المعجم المفصل، ١١٦-١٤٢-١٥١.

مفاعيلن - فاعٍ لاتن - مفاعيلن - فاعٍ لاتن - مفاعيلن^(١)
ومعلوم أن (فاعٍ لاتُن) مفروقة الوجد من التفعيلات الأصول، ومنها تنشأ
(مفعولات)، و(مستفع لن)؛ فإذا قمنا بتقديم السببين (لأْتُن) على الوجد المفروق
(فاعٍ)، فالتفعيلة (لأْتُن فاعٍ) هي نفسها (مفعولات)، وإذا قدمنا السبب الأخير (تن) على الوجد المفروق (فاعٍ) نشأت (تن فاعٍ لا) وهي نفسها (مستفع لن). ليس الأمر إذن كما ذكر الجوهري من قبل أن (مفعولات) متفرعة عن (مستفعلن) مفروقة الوجد. وإذا انتقلنا إلى (مستفع لن)، و(فاعٍ لاتن) المفروقتين، فهما عند الجوهري لا يفترقان عن مجموعتي الوجد، وقد أجاز الجوهري - خلافا لأصحاب التقسيم الثماني - دخول الطي في (مستفع لن) المفروقة تفعيلة الخفيف والمجتث - الذي يعده من مربع الخفيف لا بحرا مستقلا - فيهما، كما أجاز دخول الخبن في (فاعٍ لاتن) المفروقة تفعيلة المضارع، ولم يكتف بذلك؛ وإنما أنكر ما أصل له الخليل، مستشهدا ببينتين محدثين، الأول مشطورا شاهدا لطي (مستفعلن) تفعيلة الخفيف، وهو:

ظَفِرْتُ نَفْسِي بِمِنَى مَطْلُوبٍ

فَعْلَلَاتِ الْفَرَسِ الْيَغْبُوبِ

حيث جاءت التفعيلة المتوسطة في البيت الأول (سي بمنى = مستعلن)، ويلاحظ أن البيت الثاني من المديد وليس الخفيف كسابقه. أما البيت الثاني وهو من مشطور المجتث:

جَارِيَةٌ مِنْ رُعَيْنِ

قَدْ سَلَّاتِ عَكَيْنِ

(١) ينظر: شفاء الغليل، ١٤٦ وما بعدها، وشرح تحفة الخليل، ٣٤ وما بعدها، وعروض الورقة،

حيث جاءت التفعيلتان الأوليان في صدر كل بيت (جارية- قد سلأت) مطويتين على زنة (مستعلن) (١).

والحقيقة أن هذه الشواهد مستحدثة، ويمكن وصفها بالشذوذ، والشاذ لا يقاس عليه وإن صح الاستشهاد به.

مما سبق يتبين لنا أن الأرجح والأوقع كون الأجزاء الكبرى عشرا لا ثمانية ولا سبعة، والآن سأعرض رؤية المقرمي في هذا الأمر.

يرى الدكتور المقرمي أن الأجزاء الكبرى التي تتكون منها بحور الشعر العربي عددها خمس تفاعيل، هي: فاعِلُنْ-فَعُولُنْ-مستفعلن- فَاعِلَاتُنْ- مَفَاعِلُنْ. ويقترح إضافة التفعيلة (فَعِلُنْ)، وبهذا يكون عدد التفاعيل في الشعر العربي ست تفاعيل (٢).

فهذا الكلام يعني عدم اعترافه بخمس تفاعيل، هن: (فاع لاتن)، و(مستفع لن)، و(مفعولات)، و(مفاعلتن)، و(متفاعلن). والحقيقة أن رأيه هذا ما هو إلا خلاصة تأثره ببعض الآراء وتبعيته لها، تلك التي تنفي بعض التفعيلات تماما أو تجعل بعضها أصلا مُجزءا عن آخر. كما أنها في مجملها مبنية على قناعات معينة لديه ذات صلة بالأجزاء الصغرى.

فأما (فاع لاتن) و(مستفع لن) و(مفعولات)، فقد احتج الدكتور المقرمي بكلام الجوهري الذي أورده أنفا، وتم تنفيذ هذا الرأي ومناقشته عند عرض التقسيم السباعي.

(١) ينظر السابق، ٤٠. وبيت المجتث أورده صاحب الصحاح بزيادة أحواله من المجتث إلى الرجز منسوباً إلى العجاج، يقول:

جاريةٌ من شَعْبِ ذِي رُعَيْنِ

حَيَاكَةُ تَمَشِي بِعَلْطَتَيْنِ

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٥/٢١٢٥.

شَعْب (بفتح الشين): جبل باليمن، ذي رعين: ملك من ملوك حمير.

(٢) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ١٩-٢٠.

كما حاول الدكتور المقرمي تقوية رأيه الرفض لأنها تنتهي بمتحرك عن طريق الاحتجاج برأي لحازم القرطاجني، يقول الدكتور المقرمي: " وهذا السبب هو الذي جعل عروضيا شهيرا كحازم القرطاجني يرفضها" (١).
وبالعودة إلى المنهاج وجدت تناقضا في كلام حازم القرطاجني؛ حيث يقول: "فالسبب الثقيل والوتد المفروق لا يقع في نهاية جزء" (٢). حيث ينفي في كلامه انتهاء الأجزاء بسبب ثقل أو الوند المفروق؛ أي بمتحرك! ومعلوم أن (مفعولات) تتكون من سببين خفيفين ووند مفروق، فما قوله إذن فيها (مفعولات) وفيما يماثلها من تفعيلات تنتهي بمتحرك سواء أكانت هذه الحركة آخر وتد مفروق مثل: (مفاعيل)، أم كانت حركة منفردة مثل (فعول)؟. كما أنه في موضع آخر يقول: "فالأوزان التي ثبت وضعها عن العرب أربعة وعشرون وزنا. وهي: الطويل، والبسيط، والمديد، والوافر، والكامل، والرجز، والرمل، والهزج، والمنسرح، والخفيف، والسريع، والمتقارب، والمقتضب، والمجتث. وإن كان المقتضب والمجتث ليس لهما تلك الشهرة في كلامهم. والذي يشك في وضع العرب له الخب" (٣). حيث أثبت وجود المنسرح والمقتضب، رغم أن كليهما يتشتملان على (مفعولات)؛، يبدو عدم دقة كلام حازم وتناقضه.

وأضيف أن حازما الذي يبدو تأثره جليا بالفارابي في كتابه (الموسيقى الكبير) (٤) يرى - كما يقول الدكتور جابر عصفور-: أن التفاعيل كالألحان، وبما أن الأخيرة يجب أن تنتهي دائما بساكن يفصل بين الأجزاء إذن لابد أن تختتم كذلك التفاعيل العروضية بساكن (٥).

(١) ينظر: السابق، ١٨.

(٢) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني، (ت: ٦٨٤هـ)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ٢٣٦.

(٣) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ٢٤٣.

(٤) تأليف: الفيلسوف أبي نصر محمد بن طرخان الفارابي (ت: ٣٣٩هـ)، تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، ومراجعة وتصدير: د. محمود أحمد الحنفي، دار الكتاب العربي للطباعة بالقاهرة.

(٥) ينظر: مفهوم الشعر، جابر عصفور، دراسة في التراث النقدي، ط٤، مؤسسة فرح للصحافة والثقافة، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م، ١٨٧.

ويرد الباحث بأن الواقع لا يُنكِرُ حميمية العلاقة بين العروض الشعري والعروض الموسيقي؛ فهي علاقة قديمة قَدَمَ الشعرِ نفسه، وليست قصة الخليل مع الحسن بن يزيد عن علم التنعيم (أو التنعيم) أثناء مروره بالمدينة حاجا بغائبة عن أذهان الكثيرين^(١). ويؤكد السيوطي: " أن أهل العروض مجمعون على أنه لا فرق بين صناعة العروض وصناعة الإيقاع، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنغم، وصناعة العروض تقسم الزمان بالحروف المسموعة"^(٢). ومن الثابت أيضا أن العروض الموسيقي أشمل من محور الشعر؛ فكل وزن عروضي إيقاع موسيقي، وليس كل إيقاع موسيقي وزنا عروضيا.

والذي يهمنا هنا هو الوقف في كليهما؛ حيث نجد أن هناك فارقا ما في كيفية في كل منهما؛ فعلى حين لا يقبل التوقيع الموسيقي الوقوف على متحرك ويحتم الوقوف على ساكن، ومن ثم تُوقَّع (مفعولات) موسيقيا كالاتي: تَنْ تَنْ تَنْ تَنْ، نجد في التوقيع العروضي إمكانية الوقوف على متحرك، لأن الوقوف هنا محله الحرف، ومعروف أنه من الممكن الوقوف على حرف متحرك، ومن ثم توقع التفعيلة (مفعولات) نفسها كالاتي: تَنْ تَنْ تَنْ تَنْ. ويتكرر الأمر نفسه مع (فعل) مثلا؛ حيث توقع موسيقيا: تَنْ تَنْ تَنْ، في حين أنها توقع عروضيا: تَنْ تَنْ تَنْ، وهكذا في كل تفعيلة تنتهي بحرف متحرك. ومن ثم تبطل مقولة إن التفاعيل كالألحان بشكل عام؛ وإنما يجب إبانة أن هناك اختلافا في مسألة الوقف.

واحتج كذلك الدكتور المقرمي برأي إبراهيم أنيس؛ الذي صرح بأنه يشعرُ باضطراب في وزن المنسرح واستحسن (مفعلات) في مقابل (مفعولات) الأصلية^(٣)،

(١) ينظر: العروض والقافية دراسة في التأسيس والاستدراك، محمد العلمي، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ٣٧.

(٢) المزهري في علوم اللغة والأدب، العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى- محمد أبي الفضل إبراهيم- علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٣٩٩/٢.

(٣) ينظر: موسيقى الشعر، ٩٤.

وليس كما ذكر المقرمي من أن " الدكتور أنيس لا يعترف ببحر (المنسرح) لوجود هذه التفعيلة _ يقصد (مفعولات) (١) .

كما احتج برأي محبوب موسى؛ حيث يقول: " لست أدري ما الذي (حشر) هذه التفعيلة الغربية المدعوة (مفعولات) /o/o/o/؛ فهي الوحيدة التي تقوم على وتد مفروق (/o/)) ولذلك هي لا تعطي وقوفا نغميا حاسما، ويبدو في نهايتها الصوت وكأنه (معلق) ويكاد الناطق يشبعه هكذا: مفعولات، ولكن لا يتأتى ذلك /o/o/o/o/ فليس لدينا تفعيلة (ثمانية) (٢) .

والذي يبدو لي أن هذا الرأي قائم على الذوق الخاص؛ لا الدراسة المتأنية. إن الفارق بين رأي المقرمي من جهة، ورأي أنيس ومحبوب من جهة أخرى أن الأخيرين يبنيان رأيهما على تذوق لإيقاع مفعولات والمنسرح؛ في حين يبني المقرمي رأيه على أساس تنظيري رافض للمكون العروضي المنتهي بحركة، وشتان بين الرأيين!.

والأهم من هذا وذاك أن (مفعولات) تفعيلة موجودة بالفعل شاء من شاء وأبى من أبى، وهو ما يؤكد المنطق الرياضي القائم على التباديل والتوافيق الذي بنيت عليه نظرية الدوائر العروضية العبقريّة، وكذا أشعار العرب على مر العصور؛ وإن كان هناك تفاوت، ولهذا لم يعترض عليها أحد من العروضيين القدامى؛ خلا الجوهرى وقد تم الرد على كلامه.

وأما (متفاعلن) و(مفاعلتن)، فقد حذا الدكتور المقرمي حذو الدكتور كمال أبي ديب (٣)، الذي يرى أن هاتين التفعيلتين متحولتان عن (مستفعلن) و(مفاعيلن) على الترتيب، اعتمادا على قناعاته - التي يبدو فيها تأثره بشدة بكلام الدكتور إبراهيم أنيس (٤) - أن السبب الثقيل متحول عن السبب الخفيف زحافا (٥) . ويرد

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ١٨.
(٢) ينظر: الميزان: علم العروض كما لم يعرض من قبل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م، ٣٩٦.
(٣) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ١٨.
(٤) ينظر: موسيقى الشعر، ٦٢، ١٠٨.
(٥) ينظر: في البنية الإيقاعية للشعر العربي: نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، الدكتور كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، ٦٦ وما بعدها.

الباحث بأن هذا الكلام لا سند علمي له؛ إذ إن الزحاف يحدث إما بحذف الثاني الساكن حال وقوعه في السبب الخفيف، وإما بتسكين المتحرك الثاني حال وقوعه في السبب الثقيل، وليس بتحريك الثاني الساكن، فضلا عن أن هذا الافتراض يهدم نظرية الدوائر العروضية ولا يستطيع تفسير الزحافات والعلل الداخلة على تلكما التفعيلتين. هذا فيما يخص التفعيلات الخمس التي حاول الدكتور المقرمي نفيها، ويتبقى التفعيلة الأخيرة التي يقترح إضافتها وهي (فعلن)، ويطلق عليها (التفعيلة المنسية)، ويتعجب من ضياعها - على حد قوله - ويؤكد على ضرورة إثباتها؛ بل جعلها الأولى في ترتيب التفعيلات وفقا للمنطق التوالدي لعلم العروض العربي على حد زعمه (١). وسوف نفند هذه المسألة عند حديثنا عن رأي الدكتور المقرمي في بحري الخبب والمتدارك بعد قليل إن شاء الله.

(٤) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ٢٠.

المبحث الثالث

البحر الشعري

مدخل:

يرى جلُّ العروضيين أن الأوزان التي نظم عليها العرب عدتها ستة عشر بحرا، خلصت نسبة خمسة عشر بحرا منها إلى الخليل، وهي: الطويل، المديد، البسيط، الوافر، الكامل، الهزج، الرجز، الرمل، السريع، المنسرح، الخفيف، المضارع، المقتضب، المجتث، المتقارب. وزعم أن الأخفش تلميذ الخليل قد استدرِك على أستاذه البحر السادس عشر (المتدارك)، وقد كفانا الكثير من أهل العروض مؤونة تنفيذ هذا الزعم. وسأكتفي برد الدكتور أحمد عبد الدايم، وسأذكره مجملا^(١):

١ - عدم عقلانية عجز الخليل عن استخراج وزن المتدارك - على سهولته - من دوائره العبقريّة التي استخرجت هذا الكم الكبير من الحور مستعملها ومهملها.

٢ - عدم وجود هذا البحر من الأساس في عروض الأخفش، وعدم التلميح به.

٣ - عدم تحدث تلاميذ الأخفش ومن وتلاه من العلماء عن هذا الأمر، حتى إن ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) صاحب كتاب البارع، الذي ألفه وهو يضع عروض الأخفش نصب عينيه قال عند حديثه عن المتقارب: " وقد أخرج بعضهم من بحر المتقارب جنسا يسمى المخترع، ويسمى الخبب وركض الخيل"^(٢). فلم ينسبه إلى أحد، ولو كان للأخفش لذكره دون تردد.

٤ - على الرغم من كثرة الآراء التي عزاها كل من ابن جني، وحماد الجوهري، وابن عبد ربه، والدمنهوري، وصاحب تحفة الخليل، والتبريزي،

(١) ينظر: قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، للشريف الإسنوي، د. أحمد محمد عبد الدايم، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ١٨٩. وهو منشور في كتاب: العروض للأخفش: دراسة وتحقيق، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ٩٥. وينظر كذلك ما كتبه الدكتور شعبان صلاح في اللقاء الأول من كتابه: التجديد في أوزان الشعر، ٧ وما بعدها. (٢) البارع، ٢٠٦.

عزوها إلى الأخفش، لم يшиروا إلى نسبة المتدارك إلى الخليل في أي من مصنفاتهم العروضية أو غيرها.

ولم يكتف الدكتور أحمد عبد الدايم بهذه الأدلة العقلية المنطقية، بل آثر أن يدعمها بنص صريح للقفي في إنباه الرواة: "وللخليل بن أحمد قصيدة على (فَعْلُنْ) فَعْلُنْ) ثلاث متحركات وساكن، وله قصيدة على (فَعْلُنْ فَعْلُنْ) متحرك وساكن، فالتى على ثلاثة متحركات وساكن، قصيدته فيها:

سُئِلُوا فَأَبَوْا فَلَقَدْ بَخِلُوا فَلَبِئْسَ لَعَمْرُكَ مَا فَعَلُوا
أَبَكَيْتَ عَلَى طَلَلٍ طَرَبًا فَشَجَاكَ وَأَحْزَنَكَ الطَّلُّ؟

والذي على (فَعْلُنْ) ساكن العين قوله:

هذا عمروٌ يستعفي من زيدٍ عندَ الفضلِ القاضي
فأنهوا عمرا إني أخشى صولَ الليثِ العادي الماضي
ليس المرءُ الحامي أنفًا مثلَ المرءِ الضئيمِ الرّاضي

فاستخرج المحدثون من هذين الوزنين وزنا سموه "المخلع" وخطوا فيه من أجزاء هذا وأجزاء هذا (١). ويستمر الدكتور أحمد عبد الدايم في نقاش هذه القضية المهمة مدعما رأيه بالعديد من الأدلة القوية والإثباتات، مبينا الأسباب التي دعت الخليل إلى إنكار هذا البحر ورفضه رغم تمام معرفته به. والباحث يؤيد تماما رأي الدكتور أحمد عبد الدايم في كل ما ذهب إليه.

وننتقل الآن إلى آراء الدكتور المقرمي في بعض البحور الشعرية.

أولا الخب والمتدارك

يرى الدكتور المقرمي أن البحر المتدارك يختلف عن الخب؛ حيث إن الأول تفعيلته هي (فاعلن)، أما الثاني فتفعيلته هي (فَعْلُنْ)، وسبقت الإشارة إلى أنهما مستقلتان، وتبعا لهذا يشكل من كل منهما بحرا قائما بذاته، وزن الأول:

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفي، أبو الحسن جمال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الكتاب، ١٣٦٩ هـ، ١/ ٣٤٢-٣٤٣.

فاعلن/ فاعلن/ فاعلن/ فاعلن فاعلن/ فاعلن/ فاعلن/ فاعلن
أما الثاني فوزنه:
فعلن/ فعلن/ فعلن/ فعلن فعلن/ فعلن/ فعلن/ فعلن^(١)

ويرى الباحث أنه ربما كان السبب في ذهاب الدكتور المقرمي هذا المذهب "أن القدماء لم يثبتوا لهذا البحر إلا صورة واحدة وهي الصورة السابقة، وأوردوا لها شاهدا عليها هذا البيت:

جاءنا عامر سالما صالحا بعدما كان ما كان عامر

وهذا البيت - فيما يبدو - مصنوع، مثل أبيات أخرى في شواهد العروض^(٢)."

والحقيقة أن الدكتور المقرمي قد أغفل قاعدة عروضية أصولية لا يمكن أن تُغفلَ قد بُنيَ عليها الشعرُ العربي؛ وهي أنه لا بد أن تشتمل التفعيلة على وتد وسبب أو سببين، وألا يجتمع فيها وتدان، كما لا يجتمع فيها ثلاثة أسباب، وهو ما أدى إلى عدم وجود تفعيلة أساسية أقل من خمسة أحرف، والتفعيلة المزعومة (فعلن = 0/0/) مبنية على سببين فقط دون وتد!

كما أن استحداث هذه التفعيلة يدعونا للتساؤل عن الدائرة التي تنتمي إليها، وهذا يدعونا لتصوير دائرة خالية من الأوتاد أساسها السبب الخفيف، ومن ثم تولد تفعيلة سداسية هي (مُسْتَفْعِلٌ = 0/0/0). وهي تفعيلة مكونة من ثلاثة أسباب خفيفة، ولا تقع في حشو أي بحر أبدا؛ وإنما مكانها بعض الأضرُب التي توصف بالقطع الذي هو في الأساس علة.

إنه بهذا الافتراض الجدلي يعني وجود جزأين أصليين أو تفتيلتين أصليتين أولاهما رباعية (فعلن)، والأخرى سداسية (مُسْتَفْعِلٌ) وهذا غير جائز؛ إذ إن الصحيح

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ٣٠.

(٢) البناء العروضي للقصيد العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م،

أن تكون التفعيلة في صورتها الأصلية دون تغيير خماسيةً أو سباعيةً، كما أنهما تفعيلتان لم يُبَنَّ عليهما مفردتين - أو حتى مجتمعتين مع تفعيلات أخرى - أيُّ بحر، وبهذا فإنه يناقض نفسه حينما احتج برأي الجوهري الراض (مفعولات)؛ كونه لم يتركب من مفردة بحر، كما تركب من سائر الأجزاء (١).

وربما يَرُدُّ الدكتور المقرمي بأن هناك قصيدة مكونة من التفعيلة (فعلن=0/0) ومزاحفتها - في تصويره - (فعلن=0///) قد ترددتا أكثر من مئة وأربع وثمانين مرة، ولم يرد فيها (فاعلن=0/0//) أبداً، هي قصيدة الحصري القيرواني عدتها تسع وتسعون بيتاً، يقول في مطلعها:

يا ليلُ، الصبُّ متى غَدُهْ *** أقيامُ الساعةِ مَوْعِدُهْ (٢)

وبناء على وجود هذه القصيدة ونظيرتها المعارضة لشوقي وعدد قليل من القصائد عد الدكتور المقرمي (فعلن) تفعيلة أساسية من تفاعيل الشعر العربي، وأضاف بحراً لبحور الشعر مخالف للمتدارك أسماء الخبب محاكياً لبعض العروضيين المحدثين كعبد الرضا علي (٣) وعمر خلوف (٤). وسنتكلم عنه إن شاء الله عند حديثنا عن رأيه في البحور.

وانطلاقاً من القاعدة التي تقول: (إن ما بني على باطل فهو باطل) فإن الباحث يؤكد أن هذه التفعيلة (فعلن) الخالية من الأوتاد لا تصلح أن تكون تفعيلة أساسية في الشعر العربي، وكذا (فعلن متحركة العين)، وأن ما جاء عليهما من قصائد خالية من (فاعلن) ما هي إلا صورة من صور اللزوميات في بعض الأحيان،

(١) ينظر: عروض الورقة، ٣.

(٢) ينظر: بعيداً عن الخيمة، ٢١. وكذلك في الديوان، أبو الحسن علي الحصري القيرواني، تح: محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى، مكتبة المنار، تونس، (د ط)، ١٩٦٣م، ٣٤٥.

(٣) ينظر: بعيداً عن الخيمة، ٣٤، وكذلك: موسيقى الشعر العربي قديمه وحديثه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ٨١.

(٤) ينظر: بعيداً عن الخيمة، ٣٤، وكذلك: كن شاعراً: طريقة جديدة وميسرة لتعلم أوزان الشعر العربي، نسخة خاصة بإذاعة شعر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، النسخة الإلكترونية الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ١٠٣ - ١١١.

وأن (فعلن متحركة العين) لا يصح بحال من الأحوال أن تكون صورة مزاحفة لـ(فعلن)؛ لأنه لا يوجد زحاف بتحريك الثاني الساكن؛ إنما يكون بحذفه فقط، وإن كان الثاني متحركا يجوز تسكينه، ومن ثم فإن (فعلن متحركة العين) هي تفعيلة مزاحفة لـ (فاعلن) بالخبن.

أما تحوُّل (فاعلن) إلى (فعلن) فقد أولها العروضيون ثلاثة تأويلات، الأول: أن يكون قد دخلها القطع (وهو علة تتمثل في حذف ساكن الوند المجموع في آخر التفعيلة وتسكين ما قبله)^(١)، فحولها إلى (فاعل) ثم نقلت إلى (فعلن)، والثاني: أن يكون قد دخلها التشعيث (وهو علة تتمثل في حذف الحرف الأول أو الثاني من الوند المجموع)^(٢)، فحولها إلى (فالن) أو (فاعن)، ثم نقلت إلى (فعلن)، وكلاهما في الحشو يجري مجرى الزحاف، والثالث: أن (فاعلن) هنا قد دخلها الخبن أولاً فصارت (فعلن متحركة العين)، ثم سكنت العين بالإضمار تشبيهاً لثانيها بثاني السبب الثقيل فصارت (فعلن)، وإذن فلا قطع ولا تشعيث^(٣).

وقد اعترض الدكتور المقرمي على التشعيث والقطع بحجة أنهما من العلل التي تجري مجرى الزحاف ومن ثم فلا يجوز أن يأتيها في الحشو شأنهما شأن العلل. وهذا قول مردود من ناحيتين: الأولى: أن هناك من العلل الجارية مجرى الزحاف ما يأتي في الحشو، مثل الخرم (وهو علة تتمثل في إسقاط الحرف الأول من الوند المجموع في أول الجزء من أول البيت، أو أول الشطر الثاني)^(٤) الذي يدخل التفاعيل التي تبدأ بوند مجموع كالطويل والمتقارب في أول تفعيلة من الصدر أو العجز، أما الثانية فهي أنهما - التشعيث والقطع - يلزمان بالفعل إذا وقعا في العروض والضرب

(١) ينظر: المعجم المفصل، ٣٧٧.

(٢) ينظر: السابق، ١٩٣-٤١٠.

(٣) ينظر: شرح تحفة الخليل، ٣٠٢-٣٠٣.

(٤) ينظر: المعجم المفصل، ٢٢٣-٣٩٨.

بعبارة أخرى أكثر دقة نستطيع القول إن ضابط الزوم لهما هو مجيئهما في الحشو أو العروض، أما في الحشو فلا يلزمان، ولهذا كله يرى الباحث أنها الثلاثة التأويلات الثلاثة السابقة مقبولة لا غبار عليها.

ثانيا المديد

يرى الدكتور المقرمي أن البحر المديد سداسي في الأصل (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن) وليس ثمانيا (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن)، ويرى أن افتراضات الخليل ومن حذا حذوه ما هي إلا تخرصات لا سند لها - على حد قوله - وحبته في هذا أن الاستعمال والواقع الشعري يدعمان رأيه (١).

غير أن الباحث يرى أن رؤية الخليل أكثر عمقا من مجرد الرصد الوصفي لما هو استعمال - على النقيض مما يراه المقرمي بالطبع - فهو يحاول التأسيس لنظرية شاملة لا تترك شاردة أو واردة في هذا العلم، ويمكن أن تبنى عليه القواعد العامة والمرتكزات التي لا حول عنها في هذا العلم.

ويمكن الرد على المقرمي بالآتي:

أولا: أن (المديد) وفقا لنظام الدوائر العروضية الخليلية ينتمي لدائرة (المختلف) التي سميت بهذا نظرا لاختلاف أجزائها بين خماسيتين متقابلتين: (فعولن)، و(فاعلن) من ناحية، وسباعيتين متقابلتين: (مفاعيلن)، (مستفعلن).

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ٣٥.

وقد يطلق عليها أيضا (دائرة الطويل) لأنه أصل هذه الدائرة؛ نظرا لابتدائه بوترد (فعو) في حين أن البسيط والمديد يبدأان بسبب: (مس)، (وفا) على الترتيب، والوترد أقوى من السبب.

وتبدو دقة الخليل في تسميته للمديد بهذا الاسم؛ حيث يتمدد جزأه السباعيان حول جزئيه الخماسيين وهذا واضح جدا، وقيل لامتداد الأسباب في أجزائه السباعية فصار أحدها في أول الجزء والآخر في آخره^(١).

ولو افترضنا جدلا أن (المديد) سداسي لكان وزنه العروضي الأصلي هو (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن)، وهو ما يخل بمبدأ الأبحر ومنتهاها؛ بل يخل بالأبحر المستخرجة منها وفقا لمبدأ التبادل والتوافق الشامل الذي يضمن استخراج كافة البحور الشعرية؛ مستعملها ومهملها.

ثانيا: أن المديد لم يستعمل منقوصا؛ فلو كان سداسيا لوجد منه المنهوك أو المجزوء أو المشطور؛ لأنه ما من بحر سداسي إلا ونقص^(٢). فلو استعرضنا البنى الشكلية للبحور لثبتت صحة هذه الملاحظة؛ فالوافر السداسي له صورة مجزوءة، والكامل كذلك، والرجز منه المجزوء والمشطور والمنهوك، والهزج مجزوء وجوبا، والرمل منه المجزوء، والخفيف له صورة مجزوءة، والسريع له صورة مشطورة، والمنسرح له صورة منهوكة.

لكن ربما يقول قائل إن للمديد صورة ثنائية ناقصة (فاعلاتن فاعلن) كما في قصيدة للسلكة أم السليك، وعدتها تسعة أبيات، يقول فيها:

طاف يبغي نجوة	من هلاك فهلك
ليت شعري ضلّة	أي شيء قتلك
أمريض لم تُعدّ	أم عدو ختلك
كل شيء قاتل	حين تلقى أجلك

(١) ينظر: العمدة، ١/١٣٦، والوافي للتبريزي، ٤٧.

(٢) ينظر: نهاية الراغب، ١٤٠.

والمنايا رَصْدٌ للفتى
حيث سلك
أي شيء حسنٌ
لفتى لم يك لك
سأعزّي النفس إذ
لم تجب من سألك
إن أمرا فادحا
عن جوابي شغلك
طالما قد نلت في
غير كد أملك^(١)

ويُرَدُّ على القائل بأن للعروضيين في هذه القصيدة التي التزم فيها الخبن آراء؛ فمنهم من عدها من شاذ تام المديد التزم فيه التصريح، ومنهم من يرى أنها من مشطوره، ومنهم من يرى أنها من مجزوء الرمل، كالدكتور شعبان صلاح، وهو في الأصل رأي ينسب إلى الزجاج^(٢). ولم يقل أحد إنها من مجزوء المديد، اعتبارا لثمانيته في الدائرة (فاعلاتن فاعلاتن فاعلن). والذي أرجحه أنها من مجزوء الرمل.

ثالثا: وجود شاهد تام للمديد أورده ابن القطاع في كتابه (البارع)، هو:

بؤس للحرب التي غادرت قومي سدا يا لَبَكِرِ شَمِرُوا شَمَرَتْ حَرْبٌ لظا
وقد علق عليه المحقق الدكتور أحمد عبد الدايم - الذي نسبه إلى المهلهل بن ربيعة- في الحاشية بقوله: " وهذا البيت بالقطع يدل على تام المديد، وإن كان شاذا لندرته؛ لكن هذا لا يمنع من النظم عليه"^(٣).

(١) وقيل إنها لأم تأبط شرا. ينظر: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٦٤٥ وما بعدها. وقد علق التبريزي: " قال أبو العلاء: هذا الوزن لم يذكره الخليل ولا سعيد بن مسعدة، وجعله الزجاج سابعاً للرمل.

(٢) ينظر: حاشية الدمنهوري على متن الكافي وبهامشه الكتاب المذكور، محمد الدمنهوري، طبعة الحلبي، ١٣١٦هـ، ٥٣، محيط الدائرة فان دايك الأمريكاني، طبعة بيروت، فلسفة، ١٨٥٧م، ٣٧، ٧٥، ٧٦، وشرح تحفة الخليل، ١١١، وموسيقى الشعر، د. شعبان صلاح، ٨٧، ٢٥٧، والبارع، ١٠٧.

(٣) ينظر: البارع، ١٠٨.

ثالثا: الرجز والكامل

سبق القول إن الدكتور المقرمي قد حذا حذو الدكتور كمال أبي ديب في رؤيته للتفعيل (متفاعلن)، أنها متحولة عن (مستفعلن)، اعتمادا على قناعته أن السبب الثقيل متحول أساسا عن السبب الخفيف بتحريك ثانيه الساكن (١).
ويبدو تأثر الدكتور كمال أبي ديب بشكل أو بآخر بكلام الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن البحر الكامل يتكون من ثلاث تفاعيل أو مقاييس - كما يسميها هو - هي: (متفاعلن + متفاعلن + متفاعلن)، وأنه من النادر مجيء المقياس (متفاعلن) على هيئته؛ بل كثيرا ما حل محله المقياس (مستفعلن)؛ ومن ثم يحق عد المقياس (مستفعلن) مقياسا للبحر الكامل، وقد مثل ببضع قصائد ليدل على وجهة نظره هذه (٢).

ومن هنا كون الدكتور المقرمي نظريته التي تزعم أن (متفاعلن) محولة عن (مستفعلن)، وأن الكامل ما هو إلا صورة من صور الرجز قد زووجت تفعيلته (مستفعلن) بتحريك الثاني الساكن.

ويمكن أن يرد بالآتي:

١- أن إلغاء البحر الكامل يفرض علينا سؤالاً مهما لا تخرج إجابته عن ثلاثة احتمالات لا رابع لها، هي: هل الكامل بحر مهمل أم مستعمل أم ليس له وجود؟. إن الواقع الفعلي لدائرة (المؤتلف) التي ينتمي إليها الكامل والتي تشمل بجانب الكامل بحرا مستعملا هو (الوافر) وآخر مهمل هو (المتوقّر)، يثبت أنه بحر مستعمل موجود بالقوة وفقا للمنطق الرياضي المطابق لنظرية التباديل والتوافيق، كما أنه - أعني الكامل - موجود بالفعل الذي يؤيده الواقع الشعري.

(١) ينظر: بعيدا عن الخيمة، ١٨، ٣٥، وفي البنية الإيقاعية للشعر العربي، ٦٤ وما بعدها.

(٢) ينظر: موسيقى الشعر، ٦٢-٦٣-٦٤.

٢- الزحاف لا يكون أبداً بتحريك الساكن. فالقول بأن (متفاعلمن) ما هي إلا صورة مزاحفة لـ(مستفعلن) يعد مخالفة صريحة لأحد المسلمات العروضية التي اتفق عليها عروضيوننا القدامى وجُلُّ المعاصرين. وقد سبق القول إن الزحاف يحدث إما بحذف الثاني الساكن حال وقوعه في السبب الخفيف، وإما بتسكين المتحرك الثاني حال وقوعه في السبب الثقيل، ولا يحدث أبداً بتحريك الثاني الساكن.

٣- ثمة سؤال يفرضه المنطق العقلي: هل تحريك سين مستفعلن- إن افترضنا جدلاً وجود زحاف يقوم على تحريك الثاني الساكن- مطرد في كل البحور التي تشتمل على مستفعلن؟ أو بعبارة أخرى: هل وردت (متفاعلمن) في كل البحور المؤلفة من (مستفعلن) كالبيسط، والرجز، والسريع، والمنسرح، والمقتضب؟. قطعاً الإجابة لا. فلو كانت الإجابة بالإثبات لصح ما يذهب إليه الدكتور المقرمي.

لم ينته الكلام بعد، إذ لابد من وقفة أكثر تأنيا؛ فعند المقارنة بين الكامل والرجز تحديداً، كثيراً ما نجد تفاعيل متحركة الثواني غير مُشكِّلة يكون ترميزها هو: (0//0//) ، أو (00//0//) ، أو (0/0//0//) ، أو (0//) ، أو (0/0//) . وهي ترميزات مقابلة لتفاعيل الكامل الآتية على الترتيب: (متفاعلمن) السالمة، و(متفاعلمن) المذيلة، و(متفاعلمن) المرفلة، و(متفاعلمن) الحذاء، و(متفاعلمن) المقطوعة. وفي هذا يقول ابن القطاع: " والضابط في الفرق بينهما أنه إذا وجد في القصيدة جزء واحد على (متفاعلمن)؛ حكمنا أنها من الكامل لانقلاب (متفاعلمن) إلى (مستفعلن) بالإضمار بخلاف العكس" (١) . وهو ما يجري على بقية التفاعيل المذكورة كون (متفاعلمن) أساس هذه التفاعيل، فمتى وجدت إحداها في قصيدة مشكوك في نسبتها إلى الكامل أو إلى الرجز حكم بنسبتها إلى الكامل قولاً واحداً لعدم احتمالية وجودها في الرجز. علماً بأن الأخيرتين يجوز كذلك أن تكون أولاهما مقابلة لـ(فعلن) مخبونة

(١) البارع، ١٣٥.

(فاعلن)، والثانية مقابلة لـ(فاعلاتن) مخبونة (فاعلاتن). ولكن هذا لا يعيننا في مسألتنا الخاصة هذه.

وفي المقابل هناك صيغ خالصة النسبة للرجز - الطرف المقابل للكامل محور المقارنة- مثل: (0////) = متعلن، هذه التفعيلة هي النظير المخبول لـ (مستفعلن) ولا توجد في الكامل مطلقا؛ لأنها حينئذ تحتاج إلى ثلاثة زحافات: الإضمار (وهو تسكين الثاني المتحرك من التفعيلة، ولا يدخل إلا الكامل) ^(١) والخبن والطي، ووفقا لمبدأ المعاقبة (وهي تجاور سببين خفيفين في تفعيلة واحدة أو تفتيلتين متجاورتين سلما معا من الزحاف، أو زوحف أحدهما وسلم الآخر، ولا يجوز أن يزاحفا معا) ^(٢) لا يجتمع الخبن والطي مع التفعيلة المضمرة؛ ومن ثم خلصت النسبة إلى الرجز. وليس منكرا أن هناك بعض الأبيات التي يصح تخريجها نظريا على الكامل أو الرجز معا- وهي مما احتج به الدكتور المقرمي وغيره- تلك التي يكون الترميز التفعيلي له هو:

0//0/0/ - 0//0/0/ - 0//0/0/ *** 0//0/0/ - 0//0/0/ - 0//0/0/

حيث إن القيمة الترميزية المكررة تحتمل أن تكون ممثلة للتفعيلة (مستفعلن) وكذا (متفاعلن) النظير المضمّر لـ(متفاعلن)، وهنا لابد للنظر إلى البيت إذا ما كان منفردا يتيما أم يعضده بعض الأبيات؛ فإن كان يتيما ينسب إلى الرجز قولاً واحداً لأن التفعيلة جاءت على أصلها، ولا يصح أن نتأول فنقول إن أصلها هو (متفاعلن) وقد زوحفت بالإضمار فتحوّلت إلى (متفاعلن)، ومن ثم فإن البيت من الكامل؛ حيث إن عدم التأويل أولى من التأويل، لانقلاب (متفاعلن) إلى (مستفعلن) بالإضمار بخلاف العكس - على حد قول ابن القطاع السابق-، وما جاء على أصله أرجح مما جاء عن فرع ^(٣).

(١) ينظر: المعجم المفصل، ٥٦-٤١١.

(٢) ينظر: السابق، ٤١٣.

(٣) ينظر: العيون الغامزة، ٦٠ (نسخة الشاملة)، وأهدى سبيل إلى علمي الخليل، د. محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٨٢.

وإذا كان البيت ثاني اثنين أو أحد مجموعة أبيات فهذا لابد من النظر إلى القصيدة أو ما يمكن تسميته بالسياق العروضي، وحينئذ ينسب البيت إلى البحر العروضي للقصيدة ككل بحسب ما ترجحه قوانين العروض وتحكم به ضوابط هذا العلم وأصوله. ولكي أدلل على هذا الكلام أمثل ببيت عنتره الشهير الذي يقول فيه:

إني امرؤٌ من خَيْرِ عَنبٍ مَنُصِبَا، *** شَطْرِي، وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصَلِ (١)

فهذا البيت يحتمل وزنياً أن يكون من الرجز التام الذي سلمت جميع أجزائه، ويحتمل كذلك أن يكون من الكامل التام الذي دخل الإضمار جميع أجزائه. لكن بالنظر إلى السياق العروضي نجد أن عنتره يستهل القصيدة بقوله:

طَالَ النَّوَاءُ عَلَى رَسُومِ الْمَنْزِلِ بَيْنَ اللَّكِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرَمِ

فَوَقَّفْتُ فِي عَرَصَاتِهَا مُتَحَيِّرًا أَسْأَلُ الدِّيَارَ كَفِعْلِ مَنْ لَمْ يَذْهَلِ (٢)

فبعد التقطيع نجد أن التفعيلة الثانية في صدر البيت الأول (ء على رُسو) على زنة (متفاعلن)، وكذلك تفاعيل البيت الثاني جميعاً عدا آخر تفعيلة فيه (لَمْ يَذْهَلِي)، ومن ثم تعزى القصيدة كاملة للكامل لا الرجز، هذا ما أعنيه بالسياق العروضي للبيت في أوضح صورته.

وعلى المبدأ نفسه نستطيع أن نفرض التداخل القائم بين بعض التفاعيل المشتركة بين الرجز والكامل، من خلال إيراد بعض الصيغ المشتركة، مثل:

١- (0//0//): (مُفَاعِلُنْ) موقوفة الكامل (والوقص زحاف مفرد يتمثل في

حذف الثاني المتحرك) (٣)، و(مُتَفَعِلُنْ) مخبونة الرجز.

وبيته:

(١) ديوان عنتره بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ،

٢٤٨. (المنصل): بضم الصاد وفتحها، والإقناع، ٣٢، وعروض ابن جني، ٩٦.

(٢) ديوان عنتره بن شداد، ٢٤٦.

(٣) ينظر: المعجم المفصل، ٤٤٠ - ٤٦١.

يَدُبُّ عَنْ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ وَرُمَحِهِ وَنَبْلِهِ وَيَحْتَمِي (١)

فهذا البيت قد ورد منفردا في العديد من كتب العروض التي نقلت عن الخليل، وعزته إلى الكامل الموقوص تبعا له (٢). غير أنني وبعد البحث والتنقيب لم أجد ما يعضده أو يُكوِّن له سياقاً عروضياً يسوغ للحكم عليه، ومن ثم فإني أرجح ان يكون هذا البيت اليتيم المصنوع من الرجز لا الكامل؛ لأنه مبني على تفعيل ناشئة عن تغيير واحد هو الخبن، أما إذا حملت على الكامل فستكون حينئذ ناشئة عن تغييرين هما الإضمار والخبن، وهو ما ذهب إليه الدماميني في العيون الغامزة إذ يقول: " فتعين الحمل على الرجز إثارة لارتكاب أخف الأمرين" (٣)، ويمكن التعليل بحجة أخرى قائمة على مبدأ آخر باعتبار (مفاعلهن) متحركة الثاني و(مستعلنن) ساكنته، يقول الدكتور محمود مصطفى: " حذف الساكن أخف من حذف المتحرك، والحمل على الأخف أولى" (٤). لذا يرى صاحب هذا البحث أن هذا البيت - وهو أشهر بيت للوقص في كتب التراث - لا يصلح أن يكون شاهداً من شواهد الكامل الموقوص، إنما هو من شواهد الرجز المخبون.

٢- (0///0/): (مُتَّفَعِلُنْ) مخزولة الكامل (وهو زحاف مزدوج يتمثل في تسكين الثاني المتحرك وحذف الرابع الساكن من التفعيلة) (٥) ، و (مُسْتَعِلُنْ) مطوية الرجز.
وبيته:

(١) والبيت مروى في اللسان عن الخليل، وهو غير منسوب لقائل، لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر، ١٢٠٨هـ / ١٠٧٧، والعقد الفريد، ٣٣٠/٦ ، والإقناع، ٣٣، وعروض ابن جني، ٩٧، وشفاء العليل، ٢١٤. والأصل في (مفاعلهن) بعد الوقص أن تحول إلى (مفاعلهن)، وقد فتحت الفاء تخفيفاً فصارت (مفاعلهن).

(٢) ينظر على سبيل المثال: العقد الفريد، ٣٣٠/٦، والإقناع، ٣٣، وعروض ابن جني، ٩٧، وشفاء العليل، ٢١٤.

(٣) العيون الغامزة، ٦٠ (نسخة الشاملة).

(٤) أهدى سبيل إلى علمي الخليل، ٨٣.

(٥) ينظر: المعجم المفصل، ٢٢٧.

مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَدَاها وَعَفَّتْ أَرْسُمُها إِنْ سُنِّتْ لَمْ تُجِبْ (١)

وما قيل في البيت السابق يقال هنا؛ حيث إنه بيت مفرد لا سياق عروضي له على مستوى أكبر من البيت؛ فهو من صنعة الخليل - على الراجح - ويتعين حمله على الرجز المطوي؛ فنشوء التفعيلة (0///0) بحذف الرابع الساكن من (مستفعلن) أولى من حمله على الكامل بعد إضمار وحذف للرايع الساكن، وقد علق أبو العلاء على البيت السابق بقوله: " فهذا مثل الرجز إذا لحقه الطي " (٢). وأرى أنه لا يصلح أن يكون شاهدا من شواهد الكامل المخزول/ المجزول، إنما هو من شواهد الرجز المطوي.

وبشكل عام يعد الوقص والخزل من الزحافات النادرة في الكامل النابية عن الذوق، وتجري بينهما المعاقبة في الكامل؛ فلا يجوز حذفهما معا، أما في الرجز فهما سائغان شائعان، ويجوز أن يجتمعا معا في تفعيلة واحدة ويسمى حينئذ خبلا، وتتحول التفعيلة إلى (مُتَعَلَّن = 0////)، ويعد هذا فرقا واضحا بين الكامل والرجز (٣). هذا من حيث البنية الوزنية للكامل والرجز في عروض الخليل، أما من حيث البنية الشكلية لهما؛ فيستعمل الكامل تاما سداسيا ذا شطرين، ومجزؤا رباعيا ذا شطرين، على حين تتنوع أشكال الرجز ما بين تام سداسي ذي شطرين، ومجزؤ رباعي ذي شطرين، ومشطور ثلاثي ذي شطر واحد، ومنهوك ثنائي ذي شطر واحد، وكلها أشكال شائعة في عروض الخليل القديم.

وهذا يحتم وجوب فصل الكامل عن الرجز، ويؤكد عدم صحة ما ذهب إليه الدكتور المقرمي ومن تأسى بهم في هذه المسألة.

(١) والبيت مروى في اللسان عن الخليل، وهو غير منسوب لقائل، ١١٠/١١، والعقد الفريد، ٣٣٠/٦، والإقناع، ٣٣، وعروض ابن جني، ٩٧-٩٧، وشفاء العليل، ٢١٤. والأصل في (متفاعلن) بعد الخزل/الجزل أن تحول إلى (مُتَعَلَّن) وتنقل إلى (مُتَعَلَّن).

(٢) الفصول والغايات، في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت ٤٤٩ هـ)، ت: محمود حسن زنتي، المكتبة التجارية، بيروت، ١٩٨٣م، ٩٦.

(٣) ينظر: عروض ابن جني، ٩٦، ١٠٨، شرح تحفة الخليل، ١٦٨، ٢٠١.

البنى الشكلية للكامل والرجز في ضوء عروض الخليل

<u>الكامل</u>	
التام السداسي ذو الشطرين	
- (٣) - (٢) - (١) -	- (٣) - (٢) - (١) -
المجزوء الرباعي ذو الشطرين	
- (٢) - (١) -	- (٢) - (١) -
<u>الرجز</u>	
التام السداسي ذو الشطرين	
- (٣) - (٢) - (١) -	- (٣) - (٢) - (١) -
المجزوء الرباعي ذو الشطرين	
- (٢) - (١) -	- (٢) - (١) -
المشطور الثلاثي ذو الشطر الواحد	
- (٣) - (٢) - (١) -	
المنهوك الثنائي ذو الشطر الواحد	
- (٢) - (١) -	

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد...

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث وإتماما للفائدة أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي في هذا الموضوع، وهي قسمان: نتائج عامة، ونتائج خاصة.

أولاً: النتائج العامة:

١- إن عمل الخليل لا يمكن أن يقارن بأية محاولة تلتها من محاولات التجديد أو التيسير، فلو وضعت كل هذه المحاولات- وقد اطلع الباحث على العديد منها- في كفة، وعروض الخليل في كفة لرجحت كفة عروض الخليل بلا جدال، فقد غلب عليه المنهج البصري التقعيدي وسعى من خلاله إلى وضع نظرية عروضية شاملة تفصح عن إيقاع الشعر العربي وفق منهج علمي دقيق وأسس راجحة.

٢- تعددت اتجاهات الدراسات التجديدية ما بين: اتجاه رياضي، وإيقاعي، وصوتي القائم على الأساس الكمي وكثيرا ما يعنى بالنبر، ورقمي، وغيرها.

ثانياً: النتائج الخاصة:

١- فيما يتعلق بالأجزاء الصغرى:

- يرفض الدكتور المقرمي المكونات الإيقاعية - كما يجب أن يسميها أحيانا - التي تنتهي بحرف متحرك، وهي: السبب الثقيل، والوتد المفروق، ولا يوافق الباحث الدكتور المقرمي في هذه المسألة، وقد تم الرد على هذا الكلام، مثبتا فيه فساد علته، ومخالفته الواقع اللغوي والمنطق الرياضي.
- انقسم العروضيون إلى فريقين: فريق يصنف هذه الأجزاء إلى ثلاثة أصناف (أسباب- أوتاد - فواصل) مثل صاحب بن عباد، وابن جني،

- والتبريزي، وابن الحاجب، وفريق يصنفها إلى صنفين فقط (أسباب-
أوتاد) مثل الأخفش، وابن عبد ربه، والزمخشري.
- انحاز الدكتور المقرمي إلى أصحاب التقسيم الثنائي، وفي الواقع يوافق الباحث الدكتور المقرمي في مبدأ الاكتفاء بالسبب والوتد وطرح الفاصلة بنوعيتها؛ بينما يخالفه في التفسير والتأويل؛ فهو يُحيل الصغرى (O///) إلى سببين خفيفين وقد زووحف الأول منهما فأصبح متحرك الحرف الثاني، ويُحيل الكبرى (O////) إلى سبب خفيف مُزاحف بتحريك حرفه الثاني، وأضيف إليه وتد مجموع. ويرى الباحث أن هذا التأويل مُتَكَلِّفٌ مبني على رفضه السالف لتلكما المكونين اللذين ينتهيان بحرف متحرك كالسبب الثقيل والوتد المفروق، وأنه من الأوفق أن تجزأ الفاصلة الصغرى إلى سبب خفيف وسبب ثقيل، والكبرى إلى سبب خفيف ووتد مجموع دون تعقيد، موافقا ما ذهب إليه عروضيوننا القدامى أصحاب التقسيم الثنائي.
 - تفرد حازم القرطاجني بإضافة مكونين لم يسمهما الخليل، وهما متعلقان بما ذكره صاحب بن عباد عند حديثه عن القوافي المخصوصة (المترادفة)، هما السبب المتوالي (OO /)، والوتد المضاعف أو المتضاعف (OO//)، وهما من مصطلحات حازم القرطاجني وبدا فيهما تأثره بالفارابي في كتاب الموسيقى الكبير، ويرى الباحث أن سبب عزوف الخليل عن تسميتهما كونهما مكونين عارضين لا يأتيان إلا في قواف مخصصة.

٢- فيما يتعلق بالأجزاء الكبرى (التفاعيل):

- انقسم العروضيون القدامى إلى ثلاث فرق من حيث عدد التفاعيل؛ فهناك أصحاب التقسيم العشاري كابن القطاع، وهناك أصحاب التقسيم الثماني كابن عبد ربه، وقد تفرد الجوهري بتقسيم سباعي. ويرجح الباحث التقسيم

العشاري كونه أدق وأحوط؛ وإن كان يرى أن الاختلاف بين أصحاب التقسيمين الثماني والعشاري ما هو إلا اختلاف ظاهري، لا علاقة له بالمضمون ولا يشاحه فيه، ومرجعه اختلاف النظر إلى التفاعيل (مستفعلن ومستفع لن) مجموعة الوتد ومفروقتة من جهة و(فاعلاتن وفاع لاتن) مجموعة الوتد ومفروقتة من جهة أخرى؛ من حيث وقوع بعض الزحافات في أحد النظيرين من عدمه، أما رأي الجوهري صاحب التقسيم السباعي وهو الذي لم يذكر مستفع لن، ولا فاع لاتن، ولا مفعولات فيعده الباحث شاذاً، وقد تم تنفيذ هذا الرأي بالتفصيل.

- يرى الدكتور المقرمي أن عدد التفاعيل خمس: فاعلن-فعلون- مستفعلن- فاعلاتن- مفاعيلن، وقد أضاف إليها تفعيلة سادسة هي (فعلن). وهو رأي أكثر شذوذاً من رأي الجوهري.

٣- فيما يتعلق بالبحر الشعري:

- يرى الدكتور المقرمي أن البحر المتدارك يختلف عن الخبيب؛ حيث إن الأول تفعيلته هي (فاعلن)، أما الثاني فتفعيلته هي (فعلن)، وسبقت الإشارة إلى أنهما مستقلتان، وتبعاً لهذا يشكل من كل منهما بحراً قائماً بذاته. وقد تم مناقشة رأيه والرد عليه.
- يذهب الدكتور المقرمي إلى أن البحر المديد سداسي في الأصل (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن) وليس ثمانياً (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن)، ويرى أن افتراضات الخليل ومن حذا حذوه ما هي إلا تخريصات لا سند لها - على حد قوله - وحجته في هذا أن الاستعمال والواقع الشعري يدعم رأيه. وقد تم تنفيذ هذا الرأي.
- تأثراً برأبي الدكتور كمال أبي ديب في قناعته أن السبب الثقيل متحول أساساً عن السبب الخفيف بتحريك ثانيه الساكن، وأن البحر الكامل الذي

يتكون من ثلاث تفاعيل أو مقاييس - كما يسميها هو: (متفاعلن + متفاعلن + متفاعلن)، من النادر مجيء المقياس (متفاعلن) على هيئته؛ بل كثيرا ما حل محله المقياس (مستفعلن)؛ ومن ثم يحق عد المقياس (مستفعلن) مقياسا للبحر الكامل، تبعا لهذا يرى الدكتور المقرمي أنه لا وجود للكامل، وأن الرجز يجزئ عنه. وقد تمت مناقشة هذا الرأي بالتفصيل وتعليل فسادة.

المصادر والمراجع

- الإقناع في العروض وتخريج القوافي، تأليف صاحب أبي القاسم إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥ هـ)، بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلمية، (د.م)، (د.ت).
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي، أبو الحسن جمال الدين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتاب، ١٣٦٩هـ.
- أهدى سبيل إلى علمي الخليل، د. محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- البارع في علم العروض، أبو القاسم علي بن جعفر (ابن القطاع)، قدم له ودرسه وحققه وعلق عليه وصنع فهرسه الدكتور أحمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- بعيدا عن الخيمة قريبا من النهر: رؤية جديدة في إيقاع الشعر العربي (دراسات)، د. عبد الغني المقرمي، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ٢٠١٩م.
- البناء العروضي للقصيد العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م.

- التجديد في أوزان الشعر بين آراء العلماء وإبداع الشعراء، محاضرات ألقاها على طلاب تمهيدية الدكتوراه بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ٢٠٢١م.
- حاشية الدمنهوري على متن الكافي وبهامشه الكتاب المذكور، محمد الدمنهوري، طبعة الحلبي، ١٣١٦هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له أ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
- ديوان، أبو الحسن علي الحصري القيرواني، تح: محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى، مكتبة المنار، تونس، (د ط)، ١٩٦٣م.
- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، السيد محمد الحسين بن السيد كاظم المشهور بالكيشوان، لعبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- شفاء الغليل في علم الخليل، محمد بن علي المحلي (ت ٦٧٣هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- عروض الورقة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: د. محمد سعد جوكنلي، ارضروم، ١٩٩٤م.
- العروض للأخفش: دراسة وتحقيق، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- العروض والثقافية دراسة في التأسيس والاستدراك، محمد العلمي، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- العقد الفريد، تأليف الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- العيون الغامرة على خبايا الرامزة، بدر الدين، أبو عبد الله محمد، أبو بكر، الدماميني (ت ٧٦٣هـ - ٨٢٧هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الفصول والغايات، في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت ٤٤٩هـ)، ت: محمود حسن زناتي، المكتبة التجارية، بيروت، ١٩٨٣م.
- في البنية الإيقاعية للشعر العربي: نحو بديل جذري لعروض الخليل ومقدمة في علم الإيقاع المقارن، الدكتور كمال أبو ديب، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- القسطاس في علم العروض، صنعة جار الله الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض، للشريف الإسنوي، د. أحمد محمد عبد الدايم، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م - ١٤١٥هـ.

- كتاب العروض، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله، تحقيق وتقديم د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- كتاب العروض، للشيخ الإمام العالم أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق ودراسة سيد البحرأوي، ومراجعة محمود مكي.
- كتاب القوافي، الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٤٩ هـ - ١٩٧٤ م.
- كتاب الموسيقى الكبير، أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي، تح وشرح : غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير أحمد الحفني، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.
- كن شاعرا: طريقة جديدة وميسرة لتعلم أوزان الشعر العربي، نسخة خاصة بإذاعة شعر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، النسخة الإلكترونية الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٢٠٨ هـ.
- محيط الدائرة فان دايك الأمريكياني، طبعة بيروت، فلسفة، ١٨٥٧ م.
- المزهر في علوم اللغة والأدب، العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى - محمد أبي الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- مفهوم الشعر، جابر عصفور، دراسة في التراث النقدي، ط٤، مؤسسة فرح للصحافة والثقافة، القاهرة، مصر، ١٩٩٠ م.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني، (ت ٦٨٤هـ - ١٢٨٥م)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني، (ت: ٦٨٤هـ)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي.
- موسيقى الشعر العربي قديمه وحديثه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م.
- الميزان: علم العروض كما لم يعرض من قبل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٧م.
- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق الدكتور شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.